

العلاقة بين جودة الأرباح والحاکمية المؤسسية

د. عماد محمد أبو عجيله

د. إقبال عدنان الشريف

جامعة السابع من أبريل - ليبيا

جامعة القدس - فلسطين

الملخص باللغة العربية

هدف الباحثان في هذه الدراسة، وفي إطارها النظري تحديدا إلى توضيح مفهوم جودة الأرباح وأهميته ومقاييسه، وإلى اختبار مدى وجود علاقة بين جودة الأرباح وبين جوانب الحاكمية المؤسسية، حيث تتمثل جودة الأرباح في مدى استمرارية الأرباح الحالية في الفترات المستقبلية، وتدل الاستمرارية على مدى قدرة الشركة على المحافظة على أرباحها في المدى الطويل . أما جوانب الحاكمية المؤسسية فقد تمثلت في مجلس إدارة الشركة، ولجنة التدقيق الداخلي فيها. وأما فيما يتعلق بالخصائص التي تمثل مجلس الإدارة فهي نسبة ملكية أعضاء مجلس الإدارة لأسهم الشركة، وحجم المجلس، واستقلاليته. وبالنسبة للجنة التدقيق الداخلي فإن خصائصها تتمثل في استقلالية تلك اللجنة والخبرة المالية لأعضائها و نشاطه

ولتحقيق أهداف الدراسة تم اختبار بيانات خمس وأربعون شركة من الشركات المساهمة العامة الصناعية المدرجة ببورصة عمان للأوراق المالية خلال الفترة 2007-2001،. وبلغ عدد المشاهدات للمستحقات الكلية التي مثلت مقياس جودة الأرباح، خمس وأربعون مشاهدة سنوية أي ثلاثمائة وخمسة عشر مشاهدة خلال كامل فترة الدراسة. وقد تم الاعتماد على نموذج الانحدار البسيط لتحديد مدى وجود علاقة بين مقياس جودة الأرباح الذي يتمثل في المستحقات الكلية وبين جوانب الحاكمية المؤسسية. وقد أظهرت الاختبارات الإحصائية لفرضيات الدراسة وجود علاقة عكسية بين جودة الأرباح وبين نسبة ملكية أعضاء مجلس الإدارة لأسهم الشركة ؛ ووجود علاقة طردية بين استقلالية لجنة التدقيق وبين جودة الأرباح . أما بقية الخصائص التي اشتملت عليها جوانب الحاكمية المؤسسية فلم تدل الاختبارات الإحصائية على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بينها وبين جودة الأرباح.

وانطلاقا من النتائج السابقة يوصي الباحثان الجهات ذات العلاقة بالعمل على إيجاد آليات لضمان استقلالية مجالس إدارة الشركات، والعمل على تعزيز استقلالية لجان التدقيق و تفعيل هذه اللجان بداخلها وذلك من خلال زيادة الأعضاء غير التنفيذيين الذين يتمتعون بالخبرة المالية، لما لذلك من أثر ايجابي في رفع مستوى جودة الأرباح.

الملخص باللغة الانجليزية

Abstract

The researchers aimed to investigate the relation between Earnings Quality and various aspects of Corporate Governance. Through the use of accrual-based model, a sample of 315 firm-year observations for 45 Jordanian Industrial Public Shareholding Companies Listed at Amman Stock Exchange was generated to achieve this goal. The aspects of Corporate Governance were Board of Directors and the Audit Committee. The Board of Directors characterized by Board Shareholding, Board Size, and Board Independence, while the Audit Committee is characterized by Audit Committee Independence, Audit Committee Experience, and Audit Committee Activity. Results were generally consistent with the literature: There is a negative relation between Earnings Quality and Board Shareholdings, while a positive relation was found between Earnings Quality and Audit Committee Independence. No significant relation existed between Earnings Quality and the other characteristics of Corporate Governance.

1-1 مقدمة الدراسة

تختلف القرارات التي تبنى على معلومات الأرباح تبعا لاختلاف مستخدمي القوائم المالية، فبينما ينظر المساهمون إلى الأرباح كمقياس لأداء المديرين ومنحهم المكافآت، فإن المقرضين يعتمدون على الأرباح لاتخاذ القرارات الائتمانية، أما المستثمرون المحتملون فإنهم يعتمدون على الأرباح لتقييم استثماراتهم من خلال ما تحتويه الأرباح الحالية من قدرة تنبؤية باستمرار الأرباح في الفترات المستقبلية. أما المحللون الماليون فيصنفونها في مقدمة المدخلات الأساسية اللازمة لعملية اتخاذ القرارات (Block, 1999). إلا أن الاهتمام برقم الربح (Bottom line of income statement) من قبل الأطراف المختلفة عند اتخاذهم لقراراتهم لا يعني اتخاذ قرارات تتسم بالعقلانية؛ لأن الاعتماد على رقم الربح بحد ذاته يؤدي إلى إغفال ما تحتويه بنود المستحقات (Accruals Items) من معلومات لها أثر مهم فيما سيتمخض عن عملية اتخاذ القرارات من نتائج (Chan et al., 2006).

ولعل من المناسب الإشارة إلى دور المعلومات التي تحتويها بنود المستحقات في التنبؤ باستمرار الأرباح في المستقبل؛ إذ أن زيادة الأرباح المصحوبة بزيادة المستحقات تشير إلى أن جودة الأرباح منخفضة، وهذه الجودة المنخفضة للأرباح ترتبط أو تؤدي إلى عوائد مستقبلية ضعيفة، وعليه فإنه يمكن استخدام المستحقات كمؤشر يعكس جودة الأداء في الشركات (Chan et al, 2006). وكذلك تعتبر جودة الأرباح المقاسة بالمستحقات مقياسا مهما في تقييم الوضع المالي للوحدة الاقتصادية، وهذا ما لا يؤخذ بعين الاعتبار من قبل المستثمرين والمقرضين والمستخدمين الآخرين للقوائم المالية (Bellovary et al, 2005). حيث إن جودة الأرباح تدل على قدرة الأرباح المفصح عنها في بيان أرباح الشركة الحقيقية، كما أنها تمثل منفعة الأرباح المفصح عنها في التنبؤ بالأرباح المستقبلية.

ونتيجة لظهور حالات فشل الأعمال وما تلاه من انهيار للعديد من الشركات العملاقة كشركتي انرون وورد كوم (Enron and World Com) الأمريكيتين وشركة (HIH, One Tel) الاسترالية، فقد ازداد الاهتمام بالأرباح المفصح عنها للمستخدمين، وأخلاقيات معدي ومدقي التقارير المالية، كما نتج عن هذه الفضائح المالية تسليط الضوء على ممارسات الحاكمية المؤسسية، وإلى المناداة بضرورة تحسين جودة الحاكمية المؤسسية للتأكد من عدم حدوث مثل هذه الفضائح مرة أخرى The Accounting and Finance Association of Australia and New Zealand Newsletter (AFAANZ Newsletter,2005) حيث

بينت الدراسات السابقة في مجال الحاكمية المؤسسية أن الحاكمية المؤسسية تساعد على خفض المخاطر في المؤسسة، كما وتساعد على تداول أسهم المؤسسات في الأسواق المالية، ورفع قيمة هذه الأسهم (Brone & Caylor, 2004). وفي هذا الصدد فقد أشار (Coombes and Wong, 2004) إلى أن مانسبته 70% - 80% من المستثمرين على استعداد لأن يدفعوا أكثر مقابل استثمارهم لدى شركات تتمتع بمستوى جيد للحاكمية المؤسسية، وأن مستوى جودة الحاكمية المؤسسية يعادل في الأهمية القوائم المالية المنشورة للشركات بالنسبة للمستثمرين الأجانب.

إضافة إلى ذلك فقد أشارت العديد من الدراسات إلى وجود علاقة وطيدة بين جودة الأرباح وبين ما يسمى إدارة الأرباح، حيث أشارت دراسة (Lo, 2007) إلى وجود العديد من الأمور المشتركة بين جودة الأرباح وبين إدارة الأرباح، حيث يقول:- أن الجميع يتفقون على أن ممارسة إدارة الأرباح تؤدي إلى انخفاض جودة الأرباح، ولكن هل عدم ممارسة إدارة الأرباح تفيد أن الأرباح تتمتع بمستوى عال من الجودة؟ كما بينت (Teets, 2002) أن البعض ينظر إلى جودة الأرباح من خلال المدى الذي تعكسه عن الأداء الاقتصادي للشركات، وبشكل مشابه فإن إدارة الأرباح تمثل تصرفات الإدارة التي تؤثر في الأداء الاقتصادي للشركات. كما أوضحت أيضا أن هناك من ينظر إلى جودة الأرباح من خلال مدى ما تحتويه الأرباح المحاسبية من معلومات تعكس الأداء الاقتصادي للشركات، وبشكل مشابه فإن البعض الآخر ينظر إلى إدارة الأرباح من جانب القرارات التي تتخذها الإدارة في الإفصاح عن الأحداث الاقتصادية. وقد اعتمدت اغلب الدراسات التي تقصت إدارة الأرباح والعوامل المؤثرة فيها على نموذج المستحقات الاختيارية (Discretionary Accruals) لاكتشاف ممارسات إدارة الأرباح، كما اعتمدت الدراسات التي عنيت بجودة الأرباح على نموذج المستحقات الكلية (Total Accruals) لتحديد مستوى جودة الأرباح. وعليه فإن كل من إدارة الأرباح وجودة الأرباح يعتمدان على المستحقات.

بناء على ما سبق فإن علاقة إدارة الأرباح بجودة الأرباح تشير إلى إمكانية تأثر جودة الأرباح بالعوامل المؤثرة في إدارة الأرباح. وبما أن العديد من الدراسات تناولت اثر جوانب الحاكمية المؤسسية على إدارة الأرباح مثل دراسة (Bedard et al, 2004) ودراسة (Bioa et al, 2002) ودراسة (Sonda et al, 2003) فمن المتوقع أيضا أن يكون لجوانب الحاكمية المؤسسية اثر على جودة الأرباح. ونتيجة لوجود علاقة بين الحاكمية المؤسسية وبين مقاييس أداء الشركات بحسب ما بين كل من (Fuerst, 2004)، و (Klapper and Love,

(2002)، و (Balatbat, et al 2004) في دراساتهم فانه من المتوقع أن يكون هناك علاقة بين الحاكمية المؤسسية وبين جودة الأرباح، وهذا ما سيجاول الباحثان اختباره في هذه الدراسة.

1-2 مشكلة الدراسة

يعتمد المساهمون في تقييمهم لأداء المديرين التنفيذيين على الأرباح، كما أن جهات الإقراض والمستثمرين يعتمدون على الأرباح أيضا في اتخاذ قراراتهم، وإذا ما جزئت الأرباح إلى مكوناتها نجد أنها تحتوي على تدفقات نقدية وعلى مستحقات (Accruals)، وإذا ما نظرنا إلى المستحقات بتمعن فإننا نجد أنها تحتوي على الكثير من الاجتهادات والتقديرات من قبل المديرين والتي قد تكون اجتهادات وتقديرات غير دقيقة، وبالتالي تؤدي إلى أرباح لا تتمتع بالدقة، وإلى اتخاذ قرارات متفاوتة في جودتها تبعا لتفاوت دقة تقدير المستحقات التي تعتبر احد مكونات الأرباح. وقد اعتمدت العديد من الدراسات على المستحقات كمقياس لجودة الأرباح مثل (Machuga and Teitel. 2007) و (Dechow and Dichev. 2002) و (Farinha and Moreira. 2007)، كما بينت العديد من الدراسات التي تقصت إدارة الأرباح أن المديرين يقومون بممارسة إدارة الأرباح من خلال المستحقات وذلك لجذب المستثمرين أو مقابلة توقعاتهم.

من خلال ما سبق يتبين لنا أن المستحقات تمثل جانبا مهما يجب أن يؤخذ بالحسبان عند اتخاذ القرارات، حيث أن زيادة المستحقات تعني تدني مستوى دقة الاجتهادات والتقديرات، وبالتالي تدني الدقة في الأرباح وبالنهاية تدني مستوى جودة الأرباح، أما المستوى المنخفض من المستحقات فيعني زيادة مستوى دقة الاجتهادات والتقديرات وبالتالي زيادة مستوى جودة الأرباح. وهذا ما سيتم استخدامه في هذه الدراسة لقياس جودة الأرباح. وقد أشارت دراسة (Chan et al. 2006)، إلى أن جودة الأرباح يتم تجاهلها من قبل متخذي القرارات، كما بينت أن تجاهل مثل هذه المعلومة يقود إلى اتخاذ قرارات منخفضة الجودة، كما بينت هذه الدراسة أن هناك اهتماما متزايدا بجودة أرباح الشركات التي تعبر عن جودة الأداء من خلال ما تعكسه الأرباح المفصح عنها من معلومات. وقد بينت الدراسات مثل (Fuerst, 2004)، و (Klapper and Love, 2002)، و (Balatbat, et al 2004)، أيضا أن للحاكمة المقاسة من خلال مجلس الادارة ولجنة التدقيق - أثرا على أداء الشركات وتتمثل لجنة التدقيق في اللجنة المنبثقة عن مجلس الادارة والمكونة من ثلاثة إلى خمسة أعضاء، وتقوم هذه اللجنة بعملية الاشراف والرقابة على عملية اعداد التقارير المالية، كما وتعمل على حل المنازعات بين المدقق الخارجي والادارة في حال وجودها.

ومما سبق يمكن صياغة مشكلة الدراسة من خلال الأسئلة التالية:-

1- هل هناك علاقة بين جودة الأرباح وبين نسبة ملكية المديرين في أسهم الشركة ؟

2- هل هناك علاقة بين جودة الأرباح وبين حجم مجلس الإدارة ؟

3- هل هناك علاقة بين جودة الأرباح وبين استقلالية مجلس الإدارة ؟

4- هل هناك علاقة بين جودة الأرباح وبين استقلالية لجنة التدقيق ؟

5- هل هناك علاقة بين جودة الأرباح وبين خبرة لجنة التدقيق ؟

6- هل هناك علاقة بين جودة الأرباح وبين نشاطات لجنة التدقيق ؟

1-3 أهمية الدراسة

تتبع أهمية الدراسة من خلال ما تتضمنه طبيعة العلاقة بين جودة الأرباح وبين جوانب الحاكمية المؤسسية من معلومات يمكن أن تكون ملائمة للأطراف المرتبطين بإعداد واستخدام القوائم المالية. وبالتالي ستخدم نتائج هذه الدراسة الأطراف التالية:-

أولاً:- المديرين:- لقد بينت دراسة (Francis, 2006) أن سمعة المديرين التنفيذيين ترتبط بجودة الأرباح، ولا ترتبط بالنمو في الربح فقط حيث ان نمو الارباح في سنوات معينة قد يعود الى ظروف غير متكررة ولا تتصف بالاستمرارية اما جودة الارباح فتشير الى استمرارية الارباح في الفترات المستقبلية. وبالتالي فان المديرين يريدون تحقيق أرباح تتسم باستمرارية عالية وبقدرة تنبؤية جيدة - حيث تعكس هذه الخصائص مستوى جيد لجودة الأرباح - لأن هذه الخصائص تحسن سمعة المديرين لدى المحللين الماليين والمستثمرين (Dechow and Schrand, 2004)، وعليه فإذا كان هناك عوامل تساعد في تحسين جودة الأرباح كجوانب الحاكمية المؤسسية فان المديرين سيسعون إلى تفعيل مثل هذه العوامل أو العمل على تحسينها، ومن هنا جاءت هذه الدراسة لتقصي طبيعة العلاقة بين جوانب الحاكمية المؤسسية وجودة الأرباح.

ثانياً:- المستثمرون:- من المعلوم أن المستثمرين الحاليين (المساهمين) او المستثمرين المحتملين يهتمون بشكل كبير بقدرة الشركات على توزيع الأرباح، واستمرارية هذه

التوزيعات، ومقدار هذه التوزيعات، وقد توصلت دراسة (Farinha, 2007)، إلى وجود علاقة ما بين جودة الأرباح وتوزيعات الأرباح. أيضا.

ثالثا:- الهيئات التشريعية:- حسبما أشارت دراسة (Dechow and Schrand, 2004) فإن المشرعين وواضعي المعايير ينظرون إلى أن الأرباح تتمتع بمستوى مرتفع من الجودة إذا تم الإفصاح عنها بما يتماشى مع المبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما. وبالتالي فإن الجهات التشريعية ستعمل على تفعيل أو تعزيز العوامل التي تؤدي إلى تحقيق الانسجام مع تلك المبادئ.

ومن هنا فان دراسة العلاقة بين جودة الأرباح وجوانب الحاكمية المؤسسية ستخدم هذه الجهات أيضا.

4-1 أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة، إلى عرض المفاهيم النظرية لجودة الأرباح، و اختبار فيما إذا كان هناك علاقة بين جودة الأرباح وجوانب الحاكمية المؤسسية، ويمكن صياغة أهداف هذه الدراسة بالنقاط التالية:-

- 1- توضيح مفهوم جودة الأرباح وأهميته ومقاييسه.
- 2- اختبار العلاقة بين جودة الأرباح وبين الحاكمية المؤسسية وذلك من خلال:-
 - أ- اختبار العلاقة بين نسبة ملكية أعضاء مجلس الإدارة لأسهم في الشركة وحجم مجلس الإدارة واستقلالية أعضائه وجودة الأرباح.
 - ب- اختبار العلاقة بين استقلالية ونشاط وخبرة لجنة التدقيق وجودة الأرباح.

5-1 نطاق الدراسة ومحداتها

- اقتصرت هذه الدراسة على الشركات المساهمة العامة الصناعية المدرجة أسهمها ببورصة عمان للأوراق المالية، وبالتالي ستكون نتائج هذه الدراسة صالحة للتعميم على شركات القطاع الصناعي فقط.

- اقتصرت فترة هذه الدراسة على سبع سنوات فقط من سنة 2001-2007 بسبب عدم توفر بيانات الشركات المساهمة العامة الصناعية الأردنية من خلال الموقع الإلكتروني لبورصة

عمان قبل سنة 2000، وكانت سنة 2001 بداية لفترة هذه الدراسة حيث إن احتساب متغير المستحقات الكلية لسنة 2000 يتطلب توفر البيانات الخاصة بالشركات لسنة 1999 وبيانات هذه السنة غير متوفرة من خلال الموقع الالكتروني لبورصة عمان.

6-1 مصطلحات الدراسة

- **جودة الأرباح:** مدى استمرارية تدفق الأرباح الحالية في الفترات المستقبلية، وقدرة الأرباح الحالية على عكس الأداء الحالي والمستقبلي للشركة، وتمثل الاستمرارية مدى قدرة الشركة في المحافظة على أرباحها في المدى الطويل، أو قدرة الأرباح الحالية في إعطاء مؤشر جيد عن الأرباح المستقبلية (Hermanns, 2006).

- **المستحقات الكلية:** تمثل الفرق بين التغير في الأصول غير النقدية وبين التغير في الالتزامات.

- **الحاكمية المؤسسية:** النظام الذي تستخدمه المنشأة في عملية الإشراف والرقابة على عملياتها، كما أنها تمثل النظام الذي يتم من خلاله توزيع الحقوق والمسؤوليات على مختلف الأطراف في المنشأة بما في ذلك مجلس الإدارة والمديرين وحملة الأسهم وأصحاب المصالح الأخرى، كما أنها تحدد القواعد والإجراءات الخاصة باتخاذ القرارات التي تتعلق بالمنشأة. ومن خلال ما سبق يتم التزود بالآلية التي يتم من خلالها تحديد أهداف المنظمة والوسائل التي تستخدم في تحقيق الأهداف والرقابة عليها (OECD Principles of Corporate Governance, 2004).

- **لجنة التدقيق:** تمثل لجنة منبثقة عن مجلس الإدارة وتتكون من ثلاثة إلى خمسة أعضاء، وتقوم بعملية الإشراف والرقابة على عملية اعداد التقارير المالية، كما وتعمل على حل المنازعات بين المدقق الخارجي والإدارة في حال وجودها.

الإطار النظري للدراسة

1-2 تمهيد

صافي الدخل (أو ما يطلق عليه الأرباح) هو البند الفردي الأكثر أهمية في القوائم المالية، فهو مؤشر على القيمة المضافة للشركة، وهو الإشارة التي تساعد في توجيه تخصيص الموارد في الأسواق الرأسمالية، وفي الواقع إن القيمة النظرية لأسهم الشركة هي القيمة

الحالية لأرباحها المستقبلية، وعليه فإن لزيادة في هذه الأرباح تمثل انعكاسا لزيادة قيمة الشركة، بينما يدل التراجع في الأرباح على تراجع هذه القيمة (Lev, 1989).

ويعتبر المحللون الماليون الأرباح العنصر الأهم في المدخلات التي يعتمدونها في عملية اتخاذ القرارات (Block, 1999). ولكن الاعتماد على رقم الربح وحده دون الأخذ بعين الاعتبار بعض العوامل التي قد تؤدي إلى تخفيض مستوى جودة الأرباح، كإدارة الأرباح وارتفاع نسبة المستحقات فيها، الأمر الذي قد يؤدي بدوره إلى اتخاذ قرارات لا تتسم بالعقلانية بسبب تركيزها على حجم الأرباح دون التركيز على جودتها (Chan et al, 2005)، ومن هنا نلاحظ الحاجة الماسة إلى الاعتماد على مستوى جودة الأرباح في اتخاذ القرارات الرشيدة.

2-2 المبحث الأول: جودة الأرباح

2-2-1 مفهوم جودة الأرباح

تناول الباحثون في مجال المحاسبة جودة الأرباح ومفهومها بمعان عدة تبعا لاختلاف مستخدمي القوائم المالية وهدفهم من هذا الاستخدام، وتبعا لاختلاف وجهة نظرهم فيما تحويه الأرباح من خصائص تجعلها تتمتع بالجودة؛ إذ يرى الباحثون في المجالات المالية أن اشتمال الأرباح المفصح عنها على بنود غير عادية يؤدي إلى إحداث خلل في مقدار ما تحويه تلك الأرباح من جودة حتى ولو توافق ذلك مع المبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما. ويرى كل من واضعي المعايير والمشرعين والمدققين، بأن الأرباح ذات جودة عالية إذا ما تم الإفصاح عنها بما ينسجم مع المبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما؛ إلا أن الدائنين يعتبرونها كذلك كلما تمتعت بقدرة أكبر على التحول إلى تدفقات نقدية. كما وينظر إلى الأرباح على أنها ذات جودة مرتفعة إذا ما عكست الأداء الحقيقي للمديرين دون تأثير يذكر للعوامل الخارجة عن سيطرتهم (Dechow & Schrand 2004).

بناء على ما سبق فقد عرّف العديد من الباحثين مفهوم جودة الأرباح وفقا لتصوراتهم الخاصة لطبيعة الأهداف المرجو تحقيقها من استخدام القوائم المالية كأهداف المتعلقة باستخدام القوائم المالية لتقييم أداء الشركة المالي الحالي، وكذلك التنبؤ بقدرتها على الاستمرار وتحقيق أرباح مستقبلية؛ فقد أشار (Richardson, 2003) إلى أن مفهوم جودة الأرباح يمكن تحقيقه من خلال مدى قدرة الأرباح الحالية على الاستمرار في الفترات المستقبلية، فكما تمتعت الأرباح باستمرارية أكبر فإن ذلك يشير إلى ارتفاع مستوى جودة الأرباح المستقبلية.

وانسجاما مع المفهوم السابق فقد أشار (Penman, 2003) إلى أن الأرباح ذات الجودة العالية تتمثل في الأرباح التي تحتوي على مؤشر جيد فيما يتعلق بالأرباح المستقبلية. وفيما يتعلق بتقييم الأداء الحالي للشركة فقد عرّفت كل من (Dechow & Schrand 2004) جودة الأرباح بالاعتماد على الهدف من التحليل المالي المتمثل في تقييم الأداء الحالي للشركة وإلى أي مدى يمكن الاعتماد على هذا الأداء للتنبؤ بالأداء المستقبلي للشركة، ومن هنا اعتبرت الباحثان أن الأرباح تكون ذات جودة عالية إذا عكست الأداء التشغيلي الحالي للشركة، كما أنها تمثل مؤشرا جيدا للأداء التشغيلي المستقبلي وتقدم مقياسا جيدا عن قيمة الشركة. وانسجاما مع التصورات السابقة لمفهوم جودة الأرباح فقد بين العديد من الباحثين بأن جودة الأرباح تتمثل في القدرة التنبؤية للأرباح في المستقبل وفي قدرتها كذلك على التعبير عن الأداء الحقيقي للشركة واستمراريتها في المستقبل، وفي هذا السياق فقد بيّن (Bellovary et al, 2005) أن جودة الأرباح إنما هي قدرة الأرباح المفصح عنها في التعبير عن الأداء الحقيقي للشركة، والتنبؤ بالأرباح المستقبلية حيث أن جودة الأرباح تتمثل في استمرارية الأرباح وعدم تذبذبها. وقد اعتمدت دراسة (AFAANZ Newsleter, 2005) أيضا هذا المفهوم لجودة الأرباح حيث عرّفت جودة الأرباح: على أنها مدى استمرارية الأرباح وقدرتها الحالية على التنبؤ بالأرباح المستقبلية. كما بين أيضا (Demerjian et al, 2007) أن مفهوم جودة الأرباح يرتبط بمدى استمرارية تلك الأرباح، حيث انه كلما كان ارتباط المستحقات بالتدفقات النقدية اكبر دل ذلك على أن الأرباح تتمتع بجودة أعلى.

بالإضافة إلى ما سبق فقد أشار كل من (Schipper and Vincent, 2003) إلى أن جودة الأرباح يعبر عنها من خلال المدى الذي يقترب فيه الدخل المفصح عنه من الدخل الاقتصادي، (Schroeder et al, 2001).

2-2-2 أهمية جودة الأرباح

تستمد أهمية جودة الأرباح من أهمية الأرباح نفسها؛ إذ أن أرباح الشركة، بغض النظر عن جودتها - كونها خضعت لممارسات إدارة الأرباح أم لا- تعتبر من المدخلات الهامة في عملية اتخاذ القرارات المالية والاستثمارية وغيرها من القرارات الأخرى، وكذلك فإن الأرباح يتم استخدامها في العديد من الدراسات التنبؤية والتقييمية لأداء الشركة الحالي والمستقبلي. وفي هذا المجال فقد أشار (Dechow, 1994) إلى أن أرباح الشركات تتمتع بأهمية كبيرة حيث تعود تلك الأهمية إلى استخدام الأرباح في تقييم الأداء من قبل عدد كبير من المستخدمين. وبما أن جودة الأرباح تعود إلى قدرة الأرباح المفصح عنها في التعبير عن الأرباح الحقيقية

للشركة ومنفعتها في التنبؤ بالأرباح المستقبلية، فان جودة الأرباح تمثل جانبا هاما في تقييم الوضع المالي للشركات من قبل العديد من الأطراف مثل المستثمرين المحتملين والدائنين ومستخدمي القوائم المالية بشكل عام (Chan et al, 2006). وكذلك فان جودة الأرباح في الشركة قد يتم استخدامها كمؤشر على توزيعات الأرباح وخصوصا كون الأخيرة من الأمور الهامة التي تؤخذ في الحسبان عند اتخاذ القرارات الاستثمارية.

وفي هذا الصدد فقد تطرق الباحثون في مجال جودة الأرباح إلى وجود عدة مقاييس يتم استخدامها لتحديد مستوى جودة الأرباح، وذلك يعود إلى اختلاف مستخدمي القوائم المالية وبالتالي اختلاف أهدافهم من استخدام تلك القوائم مما يؤدي إلى اختلاف وجهات نظرهم فيما يتعلق بمفهوم جودة الأرباح، وهذا يفضي إلى اختلاف المقاييس المستخدمة للوقوف على مستوى جودة الأرباح أو تحديدها. وقد بينت دراسة (Dechow & Schrand, 2004) أن واضعي المعايير المحاسبية والمستثمرين والدائنين يختلفون في وجهة نظرهم حول مفهوم جودة الأرباح. وبما أن هذه الجهات تنظر إلى جودة الأرباح من زوايا مختلفة تبعا لأهدافها من استخدام القوائم المالية، فلا بد من أن يؤدي هذا الاختلاف إلى استخدام مقاييس مختلفة لتحديد جودة الأرباح

حيث يمكننا استعراض هذه المقاييس كما يلي:

أولاً:- استمرارية الأرباح

لقد استخدم العديد من الباحثين استمرارية الأرباح كمقياس لجودة الأرباح وتشير الاستمرارية إلى مدى ارتباط الأرباح الحالية بالأرباح المستقبلية (Altamuro & Beatty, 2006). وقد اعتمدت دراسة (AFAANZ Newsletter, 2005) على الاستمرارية كمقياس لجودة الأرباح، إذ عيّرت عن الاستمرارية، بأنها: درجة استمرارية الأرباح الحالية خلال الفترة المستقبلية التالية، وتم الاعتماد على معامل بيتا المستخرج من معادلة الانحدار البسيط التي تربط بين الأرباح الحالية والأرباح المستقبلية لقياس استمرارية الأرباح كما يلي:

$$X_{t-1} = \alpha + \beta X_t + E_t$$

حيث أن:

X_{t-1} تعبر عن الأرباح الحالية.

Xt تعبر عن الأرباح المستقبلية.

وبالتالي كلما اقتربت الـ (β) من (1) كلما كانت (X_t) أكثر استمرارية. كما توضح دراسة (Schipper & Vincent, 2003) أن ميل الخط المستقيم (بيتا) الذي يمثل العلاقة للتغير في العائد السوقي للأسهم يستخدم كمقياس لاستمرارية الأرباح. ويمكن تقسيم الأرباح إلى تدفقات نقدية (Cashflow) ومستحقات (Accruals)، وبين (Sloan, 1996) أن نسبة استمرارية التدفقات النقدية أكبر من استمرارية المستحقات، ومن هنا يمكن استخدام المستحقات كمقياس للاستمرارية وبالتالي جودة الأرباح. واعتمدت دراسة (AFAANZ Newsletter,) (Ricardson et al, 2004) على نموذج للمستحقات الكلية لتحديد مستوى جودة الأرباح.

وتمثل المستحقات الكلية حسب هذا النموذج ما يلي:

$$|\text{TACC}| = \Delta \text{WC} + \Delta \text{NCO} + \Delta \text{FIN}$$

حيث أن:

$|\text{TACC}|$ = Absolute Value of Total Accruals

ΔWC = The change in net working Capital

$$\Delta \text{WC} = \text{WC}_t - \text{WC}_{t-1}$$

WC = (Current Operating Assets) – (Current Operating Liabilities)

ΔWC = التغير في الأصول المتداولة التشغيلية [الأصول المتداولة – (النقدية + الاستثمارات المتداولة)] – التغير في الالتزامات المتداولة التشغيلية [الالتزامات المتداولة – الديون قصيرة الأجل]

ΔNCO = The Change in Net Non-Current Operating Assets.

$$\Delta \text{NCO} = \text{NCO}_t - \text{NCO}_{t-1}$$

NCO = (Non-Current Operating Assets) – (Non-Current Operating Liabilities)

ΔNCO = التغيير في الأصول غير المتداولة التشغيلية [الأصول غير المتداولة - الاستثمارات غير المتداولة] - التغيير في الالتزامات غير المتداولة التشغيلية [الالتزامات غير المتداولة - الديون طويلة الأجل]

ΔFIN = The Change in Net Financial Assets.

$\Delta FIN = FIN_t - FIN_{t-1}$

FIN = Financial Assets – Financial Liabilities

ΔFIN = التغيير في الأصول المالية [الاستثمارات المتداولة وغير المتداولة] - التغيير في الالتزامات المالية [الديون قصيرة الأجل] .

وسيتيم قسمة كل عنصر من العناصر التي شكلت المعادلة الأساسية على متوسط الأصول الكلية. فكلما كانت المستحقات الكلية اكبر يدل ذلك على تدني مستوى جودة الأرباح أما انخفاض المستحقات الكلية فيدل على ارتفاع مستوى جودة الأرباح. وسيتيم الاعتماد على هذا النموذج لتحديد مستوى جودة الأرباح.

ثانياً:- خلو الأرباح من ممارسات إدارة الأرباح

ومن المقاييس التي تم استخدامها كذلك لقياس جودة الأرباح، خلو الأرباح من ممارسات إدارة الأرباح -من قبل إدارة الشركة- لتحديد جودة الأرباح حيث اعتمدت هذه الدراسات على نسبة المستحقات الاختيارية المستخرجة من المستحقات الكلية للتوصل إلى وجود أو عدم وجود إدارة أرباح، ومن ثم فإذا كانت الأرباح خالية من وجود ما يدل على انه تم إدارتها فان ذلك يشير إلى مستوى جيد لجودة الأرباح، (Francis et al, 2004) و (Jenkins et al, 2006) و (Dechow& Dichev, 2002).

ثالثاً:- مقاييس أخرى لجودة الأرباح

بالإضافة إلى ما سبق فقد تطرق العديد من الباحثين إلى بعض المقاييس الأخرى التي يمكن استخدامها لقياس جودة الأرباح، حيث قام (Bellovary et al, 2005) بتطوير نموذجاً يعتمد على إعطاء درجات لعشرين خاصية من خصائص الأرباح لتحديد مستوى جودة الأرباح، وكلما كانت الدرجات التي تحرزها الشركة اكبر كلما دل ذلك على مستوى أفضل

لجودة الأرباح. كما اعتمد (Risberg, 2006) أيضا على أن توقيت الاعتراف بالإيرادات والخسائر يعتبر مقياسا للتحديد جودة الأرباح

2-3 المبحث الثاني: الحاكمية المؤسسية

2-3-1 تمهيد

لقد أدت الفضائح المحاسبية في الشركات الكبيرة مثل انرون (Enron)، وهلث ساوث (Health South)، وتايكو (Tyco)، وووردكوم (WorldCom) إلى زعزعة الثقة لدى المستثمرين، وكان غالبا ما يعزى سبب الفشل في مثل هذه الشركات إلى ضعف الرقابة الداخلية لدى تلك الشركات. وقد كان نتيجة هذه الفضائح، أنه تم اتخاذ العديد من الإجراءات والقوانين للحد من وقوع مثل هذه الفضائح مرة أخرى، وكان من ضمنها قانون سيرينس-أوكسلي (Sarbanes-Oxley Act) الذي فرض على الشركات - التي يتم تداول أسهمها في الولايات المتحدة الأمريكية - تطبيق مجموعة من قواعد الحاكمية المؤسسية. وفي العام 2003 تبنى سوق نيويورك مجموعة إضافية من قواعد الحاكمية المؤسسية، بحيث تم إلزام جميع الشركات المدرجة أسهمها للتداول في السوق المالي بتطبيقها (Agrawal & Chadha, 2004).

وفي هذا المجال فقد أشار (الجعيدي، 2007) إلى أن مفهوم الحاكمية المؤسسية ارتبط بالعلومة والأزمات الاقتصادية والمالية وفرض هذا المصطلح نفسه بسرعة حتى أصبح مثار اهتمام الدوائر الأكاديمية والسياسية العالمية، بحيث أدى هذا المصطلح إلى تغيير إستراتيجية الاستثمار المتعارف عليها والقائمة على ارتفاع العائد كلما ارتفعت المخاطرة، إلى إستراتيجية جديدة عرفت باسم التوجه إلى الجودة، والذي أدى بدوره إلى ظهور مفهوم الحاكمية المؤسسية بشكل واضح.

2-3-2 مفهوم الحاكمية المؤسسية

تعرف الحاكمية المؤسسية بأنها: الآلية التي تقدم ضمانة لموالي المنشأة بأنهم سيحصلون على عوائد من استثماراتهم في هذه المنشأة (Vishny & Shleifer, 1997)، وينظر إليها كذلك على أنها احد حقول الاقتصاد الذي يعنى في البحث عن الطرق التي تحقق الكفاءة الإدارية أو تضمنها، كما أنها تعنى بالتحفيز على الكفاءة الإدارية من خلال استخدام آليات معينة للحوافز (Mathiesen, 2002). وقد عرفها (حماد، 2004) على أنها النظام الذي يتم

من خلاله توجيه المؤسسة ومراقبتها على أعلى مستوى من اجل تحقيق أهدافها والوفاء بالمعايير اللازمة للمسؤولية والنزاهة والشفافية.

ويرى بعض الباحثين بأن الحاكمية المؤسسية إنما هي مفهوم واسع يشتمل على عدة معان بداخله يخدم كل معنى منها هدفا معينا، حيث أشارت (Cattrysse, 2005) الى أنه يمكن النظر إلى الحاكمية المؤسسية على أنها المنهج المتبع من قبل أصحاب المصالح في الشركة لمراقبة مصالحهم الخاصة، وكذلك فهي تعبير عن النظام الذي تتم من خلاله إدارة الشركة والرقابة عليها، كما وتعبر الحاكمية المؤسسية عن الأنظمة والعمليات الموجودة ضمن الشركة والتي تحدد الأهداف وتعمل على مراقبة تحقيقها بما ينسجم مع قيم الشركة، وتعنى الحاكمية المؤسسية كذلك القيام بالأعمال بطريقة أفضل، مما يؤدي إلى تحسين علاقات الشركة مع مساهميها وتحسين الجودة الإدارية وتشجيع التفكير على المدى الطويل، والتأكيد على مقابلة احتياجات أصحاب المصالح من المعلومات، والتأكيد على أن الإدارة التنفيذية مراقبة بشكل يضمن قيامها بالأعمال.

ويعتبر تعريف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية Organization for Economic Co-Operation and Development (OECD) من أشمل التعريفات التي تناولت مفهوم الحاكمية المؤسسية فقد عرفت على أنها: النظام الذي تستخدمه المنشأة في عملية الإشراف والرقابة على عملياتها، كما أنها تمثل النظام الذي يتم من خلاله توزيع الحقوق والمسؤوليات على مختلف الأطراف في المنشأة بما في ذلك مجلس الإدارة والمديرين وحملة الأسهم وأصحاب المصالح الأخرى، كما أنها تحدد القواعد والإجراءات الخاصة باتخاذ القرارات التي تتعلق بالمنشأة. ومن خلال ما سبق يتم التزود بالآلية التي يتم من خلالها تحديد أهداف الشركة والوسائل التي تستخدم في تحقيق الأهداف والرقابة على عليها. (OECD Principles of Corporate Governance, 2004).

2-3-3 أهمية الحاكمية المؤسسية

يعتبر نظام الحاكمية المؤسسية الجيد من الأمور الهامة التي تساعد على حماية مصالح المساهمين من خلال مجموعة من الإجراءات مثل ضمان ممارساتهم لحقوقهم كاملة داخل الهيئات العامة بما في ذلك حق انتخاب أعضاء مجلس الإدارة، والشفافية في المعلومات وتوفيرها في الوقت المناسب، واحتفاظ المنشأة بسجل واضح للمساهمين، وأسلوب مضمون

لتسجيل الملكية، كما أن نظام الحاكمية المؤسسية هام للمساهمين، سواء أكانوا في موقع المسؤولية المباشرة بالإدارة أم خارجها (البشير، 2003).

كما يساعد نظام الحاكمية المؤسسية الجيد كذلك على حماية مصالح كل الأطراف المهمة بالتعامل مع الشركة، وينظم العلاقات القائمة بين إدارة الشركة التنفيذية ومجلس إدارتها ولجنة التدقيق فيها، ما يعمل على خفض مخاطر الشركة وعلى رفع قيمة أسهمها في السوق، كما أن نظام الحاكمية المؤسسية الجيد يحسن من نوعية وكفاءة القيادة في الشركة ويحسن من جودة إنتاجها (الهيني، 2004). كما تساعد الحاكمية المؤسسية الجيدة على تحسين الكفاءة في استخدام أصول المنشأة، والعمل على تخفيض تكلفة رأس المال، وتساعد في تحقيق رغبات المجتمع وتطلعاته (Cattrysse, 2005).

ومن الأهمية بمكان الإشارة إلى أن الحاكمية المؤسسية الجيدة تساعد الشركات والاقتصاد بشكل عام على جذب الاستثمارات، ودعم الأداء الاقتصادي، والقدرة على المنافسة في المدى الطويل، من خلال تأكيدها على الشفافية في معاملات الشركة وفي إجراءات المراجعة والمحاسبة المالية والمشتريات. وتساهم في تحسين إدارة الشركة من خلال مساعدة مديري ومجلس إدارة الشركة على تطوير إستراتيجية سليمة للشركة، وضمان اتخاذ القرارات على أسس سليمة، وتحديد المكافآت بشكل سليم، وتتيح الحاكمية المؤسسية أيضا للشركة تبني معايير تتسم بالشفافية في التعامل مع المستثمرين والمقرضين. ومن الممكن أن يساعد النظام الجيد للحاكمية على منع حدوث الأزمات المصرفية (دليل تأسيس حوكمة الشركات، ص6).

هذا وتؤثر الحاكمية المؤسسية الجيدة في التطور والنمو، من خلال مساهمتها في زيادة مصادر الحصول على التمويل الخارجي، وتعظيم قيمة الشركة مما يؤدي إلى زيادة الاستثمارات، وتعظيم النمو الاقتصادي على المستوى الوطني وتخفيض البطالة. وتساهم الحاكمية المؤسسية كذلك في تحسين الأداء التشغيلي من خلال توزيع الموارد وإدارتها، بأفضل الطرق الإدارية الممكنة مما يؤدي إلى تعظيم الثروة وتحسين العلاقات مع أصحاب المصالح في المنشأة، وتقلل الحاكمية المؤسسية الجيدة من مخاطر تعرض الشركات للآزمات (Claessens, 2003).

2-3-4 الحاكمية المؤسسية وعلاقتها بجودة الأرباح

إن للحاكمية المؤسسية دورا هاما في عملية الإشراف والرقابة من خلال الأدوار التي يقوم بها كل من مجلس إدارة الشركة ولجنة التدقيق الداخلي فيها، ومن هنا سيتم تناول العلاقة بين الحاكمية المؤسسية وبين جوانبها المختلفة المتعلقة بكل من مجلس الإدارة ولجنة التدقيق الداخلي وعلاقة كل منهما بجودة الأرباح.

2-3-4-1 مجلس الإدارة

نتيجة للثورة الصناعية التي حدثت في القرن السابع عشر، وما أفرزته من منافسة كبيرة بين المؤسسات، وكذلك انفصال الملكية عن الإدارة؛ فقد أصبح من الضرورة بمكان إيجاد الجهات التي تتولى مهمة الرقابة والإشراف على الوكلاء (المديرين) من قبل الموكلين (الملاك)، وذلك استنادا إلى نظرية الوكالة (الجعيدي، 2007). ويعتبر مجلس الإدارة أهم الجهات التي تتولى هذه العملية، وسيتم في هذا الجزء مناقشة أهم خصائص مجلس الإدارة المرتبطة بموضوع الدراسة.

1. ملكية أعضاء مجلس الإدارة لأسهم في الشركة

تساعد ملكية أعضاء مجلس الإدارة لأسهم الشركة في تخفيض تضارب المصالح بين الملاك وبين المديرين، وكلما زادت ملكية أعضاء مجلس الإدارة لأسهم الشركة أدى ذلك إلى تحسن في إدارة الشركة من خلال تخفيض تكلفة الوكالة (Agency Theory) (Jensen, 1993). ويشير آخرون إلى أن هناك علاقة بين ملكية أعضاء مجلس الإدارة لأسهم في الشركة وبين أداء الشركة ولكن هذه العلاقة غير خطية تمثل شكل (U).

وفيما يتعلق بجودة الأرباح، فإن ملكية أعضاء مجلس الإدارة لأسهم الشركة من المتوقع أن تؤدي إلى تخفيض الحافز الموجود لديهم للإفصاح عن الأرباح بما ينسجم ومصالحهم الخاصة، حيث أن الإفصاح عن الأرباح تبعا للمصالح الخاصة يؤدي إلى تخفيض مستوى جودة الأرباح، وبالتالي من المتوقع أن يكون هناك علاقة بين جودة الأرباح وبين ملكية أعضاء مجلس الإدارة لأسهم الشركة، مماثلة لتلك العلاقة الموجودة بين ملكية مديري مجلس الإدارة لأسهم الشركة وبين أداء الشركة.

2. حجم مجلس الإدارة

يعتبر عدد أعضاء مجلس الإدارة عاملاً هاماً في فعالية مجلس الإدارة، ولكن الدراسات التي تناولت حجم مجلس الإدارة لم تقدم دليلاً واضحاً حول العلاقة بين حجم المجلس وبين فاعليته في الرقابة، حيث أشارت نتائج دراسة (Jensen, 1993) إلى أن مجلس الإدارة الأكبر حجماً أقل فاعلية، أما دراسة (Dalton et al., 1999) فقد بينت أن مجلس الإدارة كبير الحجم يقدم منفعة للشركة من خلال تنوع خبرات أعضائه وقدرتهم على التعامل مع البيئة بشكل أفضل. وتعتبر الأدلة التي تربط بين جودة التقارير المالية وبين علاقتها بحجم مجلس الإدارة مختلطة، فبينما يجد (Beasley, 1996) علاقة إيجابية بين حجم مجلس الإدارة واحتمال التلاعب في التقارير المالية. فان (Abbott et al, 2000) لم يجد أي علاقة بين جودة التقارير المالية وبين حجم مجلس الإدارة. وبالنظر إلى قانون الشركات الأردني نجد أنه ترك تحديد عدد أعضاء مجلس الإدارة للنظام الأساسي للشركة شريطة أن لا يقل عدد أعضاء المجلس عن ثلاثة أعضاء ولا يزيد عن ثلاثة عشر عضواً، وذلك وفقاً للمادة رقم 122 من قانون الشركات الأردني. ونظراً لعدم وضوح نتائج الدراسات السابقة فيما يتعلق بحجم مجلس الإدارة وعلاقته بجودة التقارير المالية والتي تعبر عن جودة الأرباح، فلا بد من اختبار مثل هذه العلاقة في البيئة الأردنية للتعرف فيما إذا كانت مثل هذه العلاقة موجودة أم لا وما هو اتجاهها وشكلها.

3. استقلالية مجلس الإدارة

تلعب استقلالية مجلس الإدارة دوراً هاماً في عملية الحد من تضارب المصالح بين الملاك وبين المديرين، وتعتبر استقلالية مجلس الإدارة من أهم الخصائص التي تعزز قيام مجلس الإدارة بمهامه الإشرافية والرقابية والتي لها دور بالغ في الحد من قدرة المديرين على التصرف بما يخدم مصالحهم الخاصة دون الأخذ بعين الاعتبار مصالح الملاك.

وهناك ثلاث خصائص رئيسية يمكن الاعتماد عليها للوقوف على استقلالية مجلس الإدارة وهي:

- أ- أن يضم مجلس الإدارة أعضاء غير تنفيذيين (مديرين تنفيذيين).
- ب- أن يتم فصل الأدوار الرئيسية بين رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي.
- ت- وجود لجنة تعيين أو ترشيح للوظائف مستقلة تتبع للإدارة التنفيذية (الفار، 2006).

وتعتبر استقلالية أعضاء مجلس الإدارة من المزايا التي تفضلهم على الأعضاء الآخرين، حيث أن أعضاء المجلس غير المستقلين تتوفر لديهم القدرة على التصرف وفق مصالحهم، كما أن

أعضاء مجلس الإدارة الذين لا يشغلون وظائف تنفيذية يسعون إلى تحسين سمعتهم فيما يتعلق بقدرتهم وخبرتهم في الرقابة على القرارات الإدارية والرقابة بشكل عام (Fama & Jensen, 1983) وتشير دراسة (Dechow et al., 1996) أن الشركات التي لديها نسبة عالية من الأعضاء غير التنفيذيين في مجلس الإدارة أقل تعرضاً للعقوبات المفروضة من قبل هيئة الأوراق المالية الأمريكية (SEC) Securities and Exchange Commissions.

وتلعب عملية الفصل بين رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي دوراً هاماً في فاعلية وكفاءة المجلس، بحيث لا يسند منصباً رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي لنفس الشخص، وهذا ما أكد عليه الباحثون خلال دراساتهم (Jensen, 1993) و (Fama & Jensen, 1983). وبالنظر إلى التشريعات الأردنية، فلم تشترط تعليمات الإفصاح ولا قانون الشركات ضرورة الفصل بين منصبى رئيس مجلس الإدارة والمدير العام، حيث ينص قانون الشركات في المادة 152 الفقرة (ج) على ما يلي "يجوز تعيين رئيس مجلس إدارة الشركة المساهمة العامة أو أي من أعضائه مديراً عاماً للشركة أو مساعداً أو نائباً له بقرار يصدر عن أكثرية ثلثي أصوات أعضاء المجلس في أي حالة من هذه الحالات على أن لا يشترك صاحب العلاقة في التصويت". وبما أن استقلالية مجلس الإدارة لها دور هام في فاعلية وكفاءة المجلس في قيامه بالمسؤوليات المناطة به فمن المتوقع أن يكون هناك علاقة بين استقلالية مجلس الإدارة وبين جودة الأرباح.

2-4-3-2 لجنة التدقيق

تعتبر عملية الإشراف على إعداد البيانات المالية للشركة من الواجبات الأساسية المناطة بلجنة التدقيق الداخلي، كما تقوم هذه اللجنة بمتابعة وتقييم نظام الرقابة الداخلية ومتابعة عمل التدقيق الخارجي. وحتى تقوم هذه اللجنة بتلك الواجبات على الوجه الأكمل، لا بد وأن يتوفر لها القدر الكافي من الاستقلالية، وأن تتكون من أعضاء يتمتعون بالخبرة الملائمة للقيام بالمهام المطلوبة منها على الوجه المطلوب، وسيتم فيما يلي تناول أهم الخصائص التي يجب أن تتمتع بها لجنة التدقيق.

1- استقلالية لجنة التدقيق

تعتبر استقلالية لجنة التدقيق من أهم التوصيات التي جاءت بها (Blue Ribbon Committee (BRC), 1999) لتحسين فاعلية لجنة التدقيق الداخلي. وقد كانت لجنة التدقيق الداخلي محور تركيز العديد من الدراسات السابقة، وتشير (SEC, 1999) إلى أن استقلالية أعضاء لجنة التدقيق الداخلي يتوقع أن تؤدي إلى تحسين عملية إعداد التقارير المالية، وقد تم

إثبات الأثر الايجابي لاستقلالية لجنة التدقيق في تحسين عملية إعداد التقارير المالية، من خلال دراسات متعددة (Abbott et al., 2000) و (Beasley et al., 2000)، كما وأثبتت دراسة (Abbott et al., 2004) وجود علاقة سلبية بين عملية خضوع الشركات لإعادة صياغة التقارير المالية من قبل SEC (restatement) و بين استقلالية أعضاء لجنة التدقيق ما يعني أن استقلالية لجنة التدقيق لها اثر ايجابي فيما يتعلق بعملية إعداد التقارير المالية، وحيث إن الدراسات السابقة استخدمت عملية إعادة صياغة التقارير المالية كمقياس لتحديد مستوى جودة الأرباح (Lin et al., 2006)، فمن المتوقع أيضا أن يكون هناك علاقة بين استقلالية لجنة التدقيق وبين جودة الأرباح المقاسة باستخدام مقياس آخر يتمثل في المستحقات الكلية.

2- الخبرة المالية لأعضاء لجنة التدقيق

بينت نتائج العديد من الدراسات السابقة أن أعضاء لجنة التدقيق الداخلي الذين يتمتعون بخبرة فيما يتعلق بعملية إعداد التقارير المالية، ولهم تجارب سابقة في العمل كأعضاء بلجان تدقيق أخرى، يؤدي إلى دعم المدقق الخارجي في حال حدوث منازعات بينه وبين الإدارة حول الأمور التي تعتبر مادية من وجهة نظر المدقق الخارجي، والتي تؤثر في مصداقية القوائم المالية (DeZoort et al., 2003). حيث توصلت دراسة (Sonda et al., 2003) إلى أن لجنة التدقيق الداخلي التي تضم بين أعضائها شخصا له خبرة مالية أكثر فاعلية في الرقابة على تصرفات الإدارة والحد من قدرتها في التقرير عن الأرباح بما يحقق مصالحها الخاصة. ودلت نتائج دراسات كل من (Farber, 2004) و (Abbott et al., 2002) و (McDaniel et al., 2002) إلى وجود علاقة ايجابية بين الخبرة المالية لأعضاء لجنة التدقيق، وبين جودة التقارير المالية، حيث دلت نتائج دراسة (Farber, 2004) أن احتمالية حدوث التلاعب في إعداد التقارير المالية يرتبط بوجود لجنة تدقيق داخلي تتصف بخبرة مالية ضعيفة، أما الشركات التي يتمتع أعضاء لجنة التدقيق الداخلي فيها بخبرة مالية جيدة، فإن إمكانية خضوعها لعملية إعادة صياغة التقارير المالية تكون أقل من تلك الشركات التي تكون الخبرة المالية لأعضاء لجنة التدقيق الداخلي فيها ضعيفة (Abbott et al., 2000). ومن خلال ما سبق، يتوقع أن يكون هناك علاقة بين الخبرة المالية لأعضاء لجنة التدقيق الداخلي وبين جودة الأرباح أيضا، حيث أن جودة التقارير المالية استخدمت من قبل الهيئات التشريعية كمقياس لجودة الأرباح.

3- نشاط لجنة التدقيق

للوصول إلى الفائدة المرجوة من استقلال لجنة التدقيق الداخلي وخبرتها، لا بد وان تكون اللجنة فعالة ونشطة في القيام بواجباتها ومسؤوليتها. وقد تطرقت العديد من الدراسات إلى موضوع نشاط لجنة التدقيق مثل دراسة كل من (Horton et al., 2000) و (Beasley et al., 1999) وقد اعتمدت هذه الدراسات عدد اجتماعات لجنة التدقيق كمقياس لنشاط اللجنة. وبالنظر إلى الدراسات التي تفحصت العلاقة ما بين نشاط لجنة التدقيق وبين احتمالية حدوث تلاعب في التقارير المالية نجد أن (Abbott et al., 2000) توصل إلى أن الشركات التي تجتمع لجنة التدقيق فيها مرتين سنويا كحد ادني، تكون احتمالية تعرضها للعقوبات الناتجة عن مشاكل التقارير المالية اقل. وبشكل مشابه فإن نتائج دراسة (Beasley et al., 2000) توصلت إلى أن الشركات التي تبين وجود تلاعب في تقاريرها المالية كانت لجنة التدقيق فيها تجتمع مرة واحدة سنويا، أما الشركات التي كانت لجنة التدقيق فيها تجتمع ما بين مرتين إلى ثلاث مرات سنويا فلم يبين وجود تلاعب في تقاريرها المالية. ومن خلال ما سبق من نتائج توصلت إليها الدراسات التي بحثت في موضوع نشاط لجنة التدقيق، يتضح أن الزيادة في تكرار الاجتماعات تؤدي إلى زيادة جودة التقارير المالية؛ وذلك بسبب أن الزيادة في عدد الاجتماعات يعطي أعضاء لجنة التدقيق الداخلي المزيد من الوقت لتقييم التقارير المالية بشكل أفضل. وبالرجوع إلى تعليمات الإفصاح الأردنية فقد حددت المادة السابعة عشر الفقرة (ج) ضرورة اجتماع لجنة التدقيق الداخلي بشكل دوري على أن لا يقل عدد اجتماعاتها عن أربع اجتماعات سنويا، وتقديم تقاريرها إلى مجلس الإدارة. ومن خلال ما سبق يلاحظ أن عدد اجتماعات لجنة التدقيق الداخلي يؤثر في تحسين جودة التقارير المالية، مما يعني أنه قد يكون له أثر على جودة الأرباح. ومن هنا ستم دراسة العلاقة بين نشاط لجنة التدقيق المقاس بعدد الاجتماعات السنوية وبين جودة الأرباح.

الدراسات السابقة

1- دراسة الجعيدي (2007) مستوى الحاكمية المؤسسية وأثره في أداء الشركات

هدفت هذه الدراسة إلى تكييف وتطبيق نموذج (Credit Lyonnais Securities Asia- CLSA) لقياس مستوى الحاكمية المؤسسية في الأردن ومن ثم قياس العلاقة ما بين مستوى الحاكمية المؤسسية والأداء المؤسسي المناظر (الأداء المالي، والأداء التشغيلي، وأداء الأسهم، والأداء السوقي). ، وتبين وجود علاقة ذات دلالة إحصائية ما بين مستوى الحاكمية المؤسسية وبين مستوى الأداء المالي والتشغيلي المناظر كلا على حدة، ولم يبين وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى الحاكمية المؤسسية والأداء السوقي، وأداء الأسهم كلا على حدة،

وفي الوقت الذي كانت العلاقة فيه ذات دلالة إحصائية لقطاع الصناعة باستثناء النموذج السادس، وكذلك لم تكن العلاقة ذات دلالة إحصائية في قطاع الخدمات في معظم النماذج باستثناء النموذج الأول. وكانت العلاقة ذات دلالة إحصائية لفئة الحاكمية المؤسسية المرتفعة، ولكنها لم تكن كذلك في الفئة المتوسطة باستثناء النموذج الأول.

2- دراسة (خوري، 2003) بعنوان أين يقف الأردن من التحكم المؤسسي؟

تناولت الدراسة الإطار التشريعي والرقابة الحكومية المتعلقة بنظام الحاكمية المؤسسية، وسمات بيئة الأعمال الأردنية المتمثلة في الشركات العائلية، والتركز الموجود في سوق رأس المال الأردني، كما تناولت الدراسة ضعف الاهتمام بنظام الحاكمية المؤسسية في الأردن بشكل عام وفي القطاع العام بشكل خاص، وقدم الباحث مجموعة من التوصيات التي من شأنها تحسين وتقوية معايير الحاكمية المؤسسية في الأردن، ومنها انتخاب أعضاء غير تنفيذيين لهم خبرة ودراية بالنشاط الأساسي للشركة في مجالس إدارة الشركات، والفصل بين وظيفة المدير العام ورئيس مجلس الإدارة.

31- دراسة (Machuga and Teitel. 2007) بعنوان The Effects of the Mexican Corporate Governance Code on Quality of Earnings and its Components بمعنى: أثر قانون الحاكمية المؤسسية المكسيكي على جودة الأرباح ومكوناته. هدفت هذه الدراسة إلى اختبار تأثير جودة الأرباح بقانون الحاكمية المؤسسية المطبق في المكسيك سنة 2000 والهادف إلى تشجيع الإدارة على إصدار تقارير مالية تتمتع بقدر أكبر من الدقة والشفافية والإفصاح، وقد اشتملت عينة الدراسة على جميع الشركات المساهمة العامة المكسيكية خلال الفترة من 1998-2002. وتم قياس جودة الأرباح من خلال عدة مقاييس هي:

- أ- نسبة القيمة المطلقة للتغير في الدخل مقسومة على القيمة المطلقة للتغير في التدفقات النقدية $(\Delta NI/\Delta CF)$ وتبين هذه النسبة درجة حدوث تمهيد للدخل.
- ب- توقيت الاعتراف بالخسائر.
- ت- المستحقات غير العادية.

ودلت نتائج الدراسة على أن جودة الأرباح ازدادت بعد تطبيق قانون الحاكمية المؤسسية.

2- دراسة (AFAANZ Newsleter, 2005) بعنوان Earnings Quality and its Relationship with Aspects of Corporate Governance: An Investor Perspective. بمعنى: جودة الأرباح وعلاقتها بجوانب الحاكمية المؤسسية من وجهة نظر المستثمر. هدفت هذه الدراسة إلى اختبار العلاقة بين جودة الأرباح المقاسة بالمستحقات الكلية من خلال استخدام نموذج (Richardson, et al, 2004) لقياس جودة الأرباح - والذي يعتمد على المستحقات الكلية (Total Accruals) - وبين ثلاثة جوانب للحاكمية المؤسسية هي: ملكية المديرين لأسهم الشركة، واستقلالية مجلس الإدارة، وحجم مجلس الإدارة؛ وقد اشتملت عينة الدراسة على مائتين وثلاثين شركة استرالية من الشركات المدرجة خلال الفترة من سنة (2001-2003) وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين جودة الأرباح وبين ملكية المديرين لأسهم في الشركة، أما استقلالية مجلس الإدارة وكذلك حجم مجلس الإدارة فلم يوجد بينهما وبين جودة الأرباح علاقة حسب ما توصلت إليه هذه الدراسة.

3- دراسة (Bryan, et al. 2004) بعنوان The Influence of Independent and Effective Audit Committees on Earnings Quality وفاعلية لجنة التدقيق على جودة الأرباح. هدفت الدراسة إلى اختبار اثر توصيات لجنة Blue Ribbon الخاصة بتحسين فعالية لجنة التدقيق الداخلي على جودة الأرباح، وتوصيات هذه اللجنة تتعلق بتكوين لجنة تدقيق مستقلة من ثلاثة أعضاء على الأقل يتمتعون بمعرفة مالية، ويجتمعون بشكل دوري، وقامت الدراسة باختبار أثر هذه المتغيرات على جودة الأرباح المقاسة من خلال شفافية الأرباح ومستوى الإعلام فيها (Earning informativeness) حيث تم قياس الإعلام من خلال حجم (معامل استجابة الأرباح) (Earnings response coefficient) ، كما تم قياس مستوى الشفافية من خلال درجة عدم الدقة في المستحقات. وامتدت فترة الدراسة من سنة 1996-2000 واشتملت عينة الدراسة على ألف ومائتين وأربعة وتسعين مشاهدة سنوية لقياس اثر متغيرات لجنة التدقيق على الإعلام في الأرباح و ألف وثلاثمائة مشاهدة سنوية لقياس اثر متغيرات لجنة التدقيق على الشفافية، وخلصت الدراسة إلى وجود علاقة طردية بين أعضاء لجنة التدقيق المستقلين والذين يتمتعون بخبرة مالية ويجتمعون بشكل دوري وبين جودة الأرباح.

4- دراسة (Altamuro & Beatty, 2006) بعنوان **Do Internal Control Reforms Improve Earnings Quality?** هل تحسن عملية إعادة هيكلة نظام الرقابة الداخلية من جودة الأرباح؟ هدفت هذه الدراسة إلى اختبار أثر تبني متطلبات Federal Deposit Insurance Corporation Improvement (FDICIA) المتعلقة بالرقابة الداخلية على جودة الأرباح باستخدام ثلاثة مقاييس لجودة الأرباح هي: استمرارية الأرباح، وقدرة الأرباح الحالية على التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية، ومعامل استجابة الأرباح Earnings Response Coefficient (ERC)، ولتحقيق أهداف الدراسة تمت مقارنة مقاييس جودة الإرباح السابقة لفترة ما قبل تطبيق متطلبات (FDICIA) وما بعدها لعينة، وشملت عينة الدراسة جميع البنوك في الفترة من سنة 1986-1992 كفترة ما قبل التطبيق، وجميع البنوك في الفترة من سنة 1995-2001 وتم استبعاد سنتي 1993 و 1994 باعتبارهما سنتي تطبيق لمتطلبات (FDICIA)، وبمقارنة مقاييس جودة الأرباح قبل فترة التبني لمتطلبات (FDICIA) بما بعدها، توصلت الدراسة إلى أن هذه المتطلبات المتعلقة بالرقابة الداخلية أدت إلى تحسن مقاييس جودة الأرباح بعد تطبيق المتطلبات.

5- دراسة (Bedard. 2006) بعنوان **Reported Internal Control Deficiencies and Earnings Quality** بمعنى: التقرير عن قصور الرقابة الداخلية وجودة الأرباح.

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة اثر الإفصاح عن أوجه قصور الرقابة الداخلية - حسب متطلبات قانون سيربنس أوكسلي فقرة 302 - على جودة الأرباح المقاسة باستخدام نموذج (Jones) للمستحقات الكلية غير المتوقعة، وقد اشتملت عينة الدراسة على ثلاثمائة وتسعة وثلاثين شركة أفصحت عن قصور في الرقابة الداخلية خلال الفترة من 2002-2004. وقد خلصت الدراسة إلى أن جودة الأرباح قد تحسنت بعد تطبيق القانون الخاص بالإفصاح عن أوجه القصور في الرقابة الداخلية.

6- دراسة (Lin, et al. 2006) بعنوان **The Effect of Audit Committee Performance on Earnings Quality** بمعنى: اثر أداء لجنة التدقيق على جودة الأرباح. هدفت هذه الدراسة إلى فحص العلاقة بين خصائص لجنة التدقيق (الحجم، والاستقلالية، والخبرة المالية للأعضاء، و نشاطات اللجنة، و ملكية أعضاء اللجنة لأسمهم الشركة) وبين إعادة قياس الأرباح كمؤشر لإدارة الأرباح. وقد احتوت عينة الدراسة على بيانات مائة وست شركات أعادت قياس أرباحها بالمقارنة مع مائة وست شركات لم تقم بإعادة قياس أرباحها، وقد كانت فترة الدراسة سنة 2000 فقط. وقد توصلت الدراسة إلى أن هناك

علاقة عكسية بين حجم لجنة التدقيق وبين إدارة الأرباح، أما عناصر لجنة التدقيق الأخرى (الخبرة المالية، الاستقلالية، و نشاطات اللجنة، وملكية أعضاء اللجنة لأسهم الشركة) فلم تخلص الدراسة إلى وجود علاقة بينها وبين جودة التقارير المالية.

17- دراسة (Agrawal & Chadha, 2004) بعنوان Corporate Governance and Accounting Scandals بمعنى الحاكمية المؤسسية والفضائح المحاسبية. هدفت هذه الدراسة إلى اختبار العلاقة بين الحاكمية المؤسسية وبين تعرض الشركات لعملية إعادة صياغة تقاريرها المالية، وتمثلت عينة هذه الدراسة في مائة وتسعة وخمسين شركة مساهمة عامة صناعية من الشركات التي تعرضت لعملية إعادة صياغة التقارير المالية خلال العامين 2000 و 2001، وقد قورنت بعينة مماثلة من الشركات التي لم تتعرض لعملية إعادة صياغة التقارير المالية، واختبار العلاقة بين الحاكمية المؤسسية وبين تعرض الشركات لعملية إعادة صياغة التقارير المالية تم الاعتماد على استقلالية أعضاء مجلس الإدارة والخبرة المالية التي يتمتعون بها واستقلالية أعضاء لجنة التدقيق والخبرة المالية التي يتمتعون بها، بالإضافة إلى اختبار تأثير رئيس مجلس الإدارة ورئيس لجنة التدقيق. ومن خلال اختبار العلاقة بين هذه العوامل وبين تعرض الشركات لعملية إعادة صياغة تقاريرها المالية، توصلت الدراسة إلى إن احتمالية تعرض الشركات لعملية إعادة صياغة تقاريرها المالية تنخفض بوجود مجلس إدارة ولجنة تدقيق يتمتع أعضاؤها بالاستقلالية و بالخبرة المالية، كما أن احتمالية تعرض الشركات لعملية إعادة صياغة تقاريرها المالية تزداد في الحالات التي يكون فيها المدير التنفيذي ينتمي إلى العائلة التي أسست الشركة.

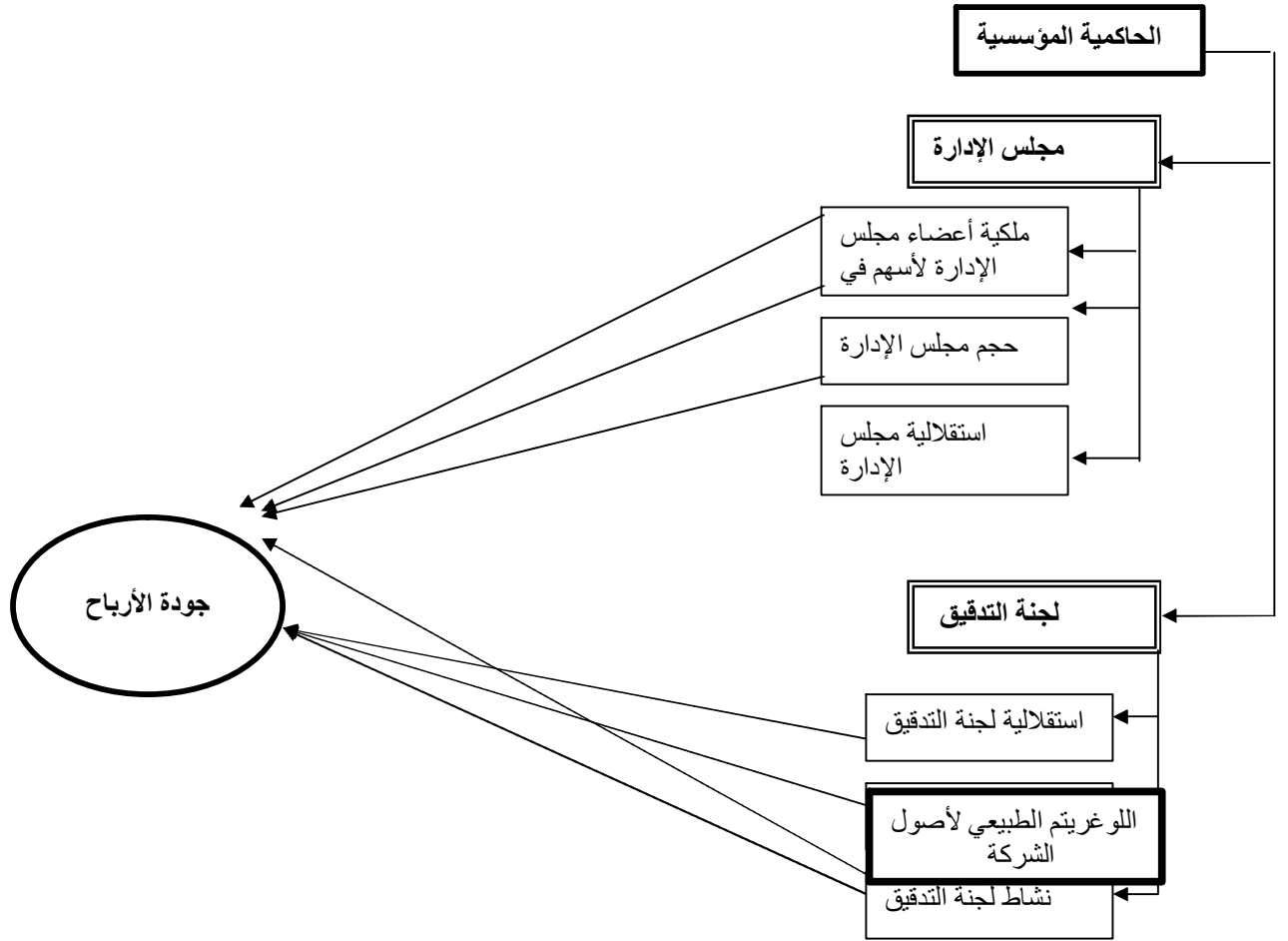
فرضيات الدراسة ومنهجيتها

4-1 تمهيد

سيتم التطرق في توضيح نموذج الدراسة، والية قياس المتغيرات، و مجتمع الدراسة وعينتها والأساليب المتبعة في جمع البيانات، بالإضافة إلى أساليب تحليل البيانات.

4-2 نموذج الدراسة

يمثل النموذج التالي متغيرات الحاكمية المؤسسية التي سيتم اختبار فيما إذا كان هناك علاقة بينها وبين جودة الأرباح، كما سيتم التعرف على شكل واتجاه هذه العلاقة في حال وجودها.



3-4 متغيرات الدراسة وقياسها

تتمثل متغيرات الدراسة في الجوانب التي تتكون منها الحاكمية المؤسسية، والتي تمثل المتغيرات المستقلة، و جودة الأرباح والتي تمثل المتغير التابع. وفيما يلي سيتم استعراض كيفية قياس كل من المتغيرات المستقلة والمتغير التابع.

أولاً: - المتغير التابع (جودة الإرباح)

وقد تم استخدام نموذج المستحقات الكلية المستخدم من قبل (Ricardson et al, 2004) لقياس جودة الأرباح

$$|TACC| = \Delta WC + \Delta NCO + \Delta FIN$$

حيث أن:

$$|TACC| = \text{التغير في الأصول غير النقدية} - \text{التغير في الالتزامات}$$

$$\Delta WC = \text{التغير في الأصول المتداولة التشغيلية} [\text{الأصول المتداولة} - (\text{النقدية} + \text{الاستثمارات المتداولة})] - \text{التغير في الالتزامات المتداولة التشغيلية} [\text{الالتزامات المتداولة} - \text{الديون قصيرة الأجل}]$$

$$\Delta NCO = \text{التغير في الأصول غير المتداولة التشغيلية} [\text{الأصول غير المتداولة} - \text{الاستثمارات غير المتداولة}] - \text{التغير في الالتزامات غير المتداولة التشغيلية} [\text{الالتزامات غير المتداولة} - \text{الديون طويلة الأجل}]$$

ΔFIN = التغير في الأصول المالية [الاستثمارات المتداولة وغير المتداولة] - التغير في الالتزامات المالية [الديون قصيرة الأجل]، وسيتم قسمة كل عنصر من العناصر التي شكلت المعادلة الأساسية على متوسط الأصول الكلية. فكلما كانت المستحقات الكلية أكبر يدل ذلك على تدني مستوى جودة الأرباح أما انخفاض المستحقات الكلية فيدل على ارتفاع مستوى جودة الأرباح.

المتغيرات المستقلة

سيتم قياس فيما إذا كان هناك علاقة بين الحاکمية المؤسسية وبين جودة الأرباح وفقاً لما يلي:

1- ملكية أعضاء مجلس الإدارة لأسهم في الشركة: وستقاس من خلال نسبة ملكية أعضاء مجلس الإدارة لأسهم الشركة، وذلك بقسمة عدد الاسهم المملوكة من قبل اعضاء مجلس الادارة على المجموع الكلي للاسهم .

2- حجم مجلس الإدارة: وسيتم قياسه من خلال عدد أعضاء مجلس الإدارة.

3- استقلالية مجلس الإدارة: وسيتم قياس هذا المتغير من خلال الفصل بين وظيفتي المدير العام ورئيس مجلس الإدارة حيث انه إذا تم الفصل بين وظيفة رئيس مجلس الإدارة و بين المدير التنفيذي ستعطى قيمة (1)، أما إذا لم يكن هناك فصل ستعطى قيمة (0) .

4- **استقلالية لجنة التدقيق:** بالنظر إلى تعليمات الإفصاح الأردنية نجد أن بورصة عمان تتطلب وجود لجنة تدقيق من أعضاء غير تنفيذيين وبالتالي سيتم اعتماد هذه الخاصية لتحديد مدى استقلالية لجنة التدقيق، حيث سيتم إعطاء لجنة التدقيق التي تتكون من أعضاء غير تنفيذيين بالكامل القيمة (1)، أما إذا لم يكن جميع الأعضاء غير تنفيذيين فستأخذ القيمة (0) .

5- **خبرة أعضاء لجنة التدقيق:** لم يرد في تعليمات الإفصاح الأردنية ما يشير إلى الخبرة التي يجب أن تتوفر لأعضاء لجنة التدقيق ولكن من خلال الدراسات السابقة فقد تم قياس هذا المتغير بالاعتماد على وجود شخص واحد على الأقل ضمن اللجنة يحمل شهادة مهنية متخصصة مثل (CPA) أو (CFA) أو يحمل شهادة جامعية في الحقل المالي، ومن هنا سيتم إعطاء لجنة التدقيق التي تضم عضوا واحدا يحمل أي نوع من المؤهلات السابق ذكرها القيمة (1)، أما في حالة عدم ضم اللجنة لأي عضو يحمل شهادة مهنية أو مالية ستعطى القيمة (0).

6- **نشاط لجنة التدقيق:** تتطلب تعليمات الإفصاح الأردنية أن تقوم لجنة التدقيق بالاجتماع أربع مرات سنويا، بالتالي سيتم إعطاء لجنة التدقيق التي تجتمع أربع مرات سنويا القيمة (1)، أما التي لم تصل اجتماعاتها إلى أربع ستأخذ القيمة (0).

7- **اللوغريتم الطبيعي لاصول الشركة:** تم ادخال هذا المتغير لضبط العلاقة بين جودة الارباح وبين الحاكمة المؤسسية واستبعاد تأثير حجم الشركة عليها.

ولاختبار العلاقة بين المتغير التابع- جودة الارباح- وبين المتغيرات المستقلة -عناصر الحاكمة المؤسسية- سيتم الاعتماد على نموذج الانحدار المتعدد التالي:

$$|TACC| = \alpha + \beta_1(BOW) + \beta_2(BOZ) + \beta_3(BI) + \beta_4(ACI) + \beta_5(ACE) + \beta_6(LOGASST) + \epsilon$$

حيث ان:

TACC = القيمة المطلقة للمستحقات الكلية.

BOW = ملكية مجلس الادارة لاسهم الشركة.

BOZ = حجم مجلس الادارة.

BI = استقلالية مجلس الادارة.

ACI = استقلالية لجنة التدقيق.

ACE = نشاط لجنة التدقيق.

LOGASST = اللوغريتم الطبيعي لاصول الشركة الكلية.

4-4 فرضيات الدراسة

الفرضية الاولى

أشارت دراسة (AFAANZ Newsleter, 2005) إلى أن زيادة ملكية اعضاء مجلس الإدارة لأسهم الشركة تؤدي إلى خفض الحافز لديهم للتصرف بشكل يؤدي إلى إصدار تقارير مالية تتلاءم ومصالحهم الشخصية. بالتالي من المتوقع أن يكون هناك علاقة بين ملكية أعضاء مجلس الإدارة لأسهم الشركة وبين جودة الأرباح لذلك جاءت هذه الفرضية لاختبار العلاقة بين ملكية أعضاء مجلس الإدارة لأسهم في الشركة وبين جودة الأرباح:

H0: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين ملكية أعضاء مجلس الإدارة لأسهم الشركة وبين جودة الأرباح.

الفرضية الثانية

تعتبر عملية الرقابة على عملية إعداد القوائم المالية من وظائف مجلس الإدارة (AFAANZ Newsleter, 2005)، وبالتالي فإن حجم المجلس يؤثر في فعالية الرقابة حيث أشارت بعض الدراسات إلى أن المجلس ذا الحجم الأصغر أكثر فعالية في الرقابة (Yermack, 1996)، أما دراسة (Dalton, 1999) فتوصلت إلى وجود علاقة طردية بين حجم مجلس الإدارة والأداء المالي. بالتالي فمن المتوقع أن يكون هناك علاقة بين حجم مجلس الإدارة وبين جودة الأرباح لذلك جاءت هذه الفرضية لاختبار العلاقة بين حجم مجلس الإدارة وبين جودة الأرباح:

H0: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم مجلس الإدارة وبين جودة الأرباح.

الفرضية الثالثة

بينت دراسة (Chtourou et al., 2001) أن مجلس الإدارة المستقل له اثر ايجابي في الحد من قدرة الإدارة على التلاعب في القوائم المالية، وتشير دراسة (Karamanou &

Vafeas, 2005) أن لمجلس الإدارة المستقل أثرا إيجابيا في تحسين مستوى الإفصاح في التقارير المالية، وبالتالي فمن المتوقع أيضا أن يكون هناك علاقة بين استقلالية مجلس الإدارة وبين جودة الأرباح لذلك جاءت هذه الفرضية لاختبار العلاقة بين استقلالية مجلس الإدارة وبين جودة الأرباح:

H0: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين استقلالية مجلس الإدارة وبين جودة الأرباح.

الفرضية الرابعة

تعتبر استقلالية لجنة التدقيق من أهم العوامل التي تؤثر في جودة عمل اللجنة (Chtourou et al., 2001). وقد كانت استقلالية لجنة التدقيق وأثرها على التقارير المالية محور اهتمام العديد من الدراسات (Beasley et al., 2000) و (Abbott et al., 2004) و (Lin et al., 2006). وبالتالي فمن المتوقع أن يكون هناك علاقة بين استقلالية لجنة التدقيق وجودة الأرباح لذلك جاءت هذه الفرضية لاختبار العلاقة بين استقلالية لجنة التدقيق وبين جودة الأرباح:

H0: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين استقلال لجنة التدقيق وبين جودة الأرباح.

الفرضية الخامسة

لن يكون هناك أهمية لاستقلالية وخبرة لجنة التدقيق ما لم تكن اللجنة فعالة في القيام بواجباتها ومسؤوليتها المناطة بها وهذا ما يعبر عنه بفعالية لجنة التدقيق وبالتالي من المتوقع أن يكون هناك علاقة بين نشاط لجنة التدقيق وبين جودة الأرباح لذلك جاءت هذه الفرضية لاختبار العلاقة بين فعالية لجنة التدقيق وبين جودة الأرباح:

H0: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين عدد اجتماعات لجنة التدقيق وبين جودة الأرباح.

5-4 مجتمع وعينة الدراسة

يتمثل مجتمع الدراسة في الشركات المساهمة العامة الصناعية المدرجة ببورصة عمان خلال الفترة من سنة 2001 إلى سنة 2007، وتضم عينة الدراسة الشركات المساهمة العامة الصناعية التي تحقق الشروط التالية:

- تتوفر لها البيانات اللازمة لاحتساب المستحقات الكلية.

- أن لا تكون قد أوقفت عن التداول لفترة لا تزيد عن ستة أشهر متتالية خلال فترة الدراسة.
- تنتهي سنتها المالية في الحادي والثلاثين من كانون الأول من كل عام.

4-6 أساليب جمع البيانات

فيما يتعلق بمعلومات الإطار النظري فقد تم الاعتماد على المراجع والدوريات المتخصصة للحصول عليها. أما الجانب التطبيقي فقد تم الاعتماد على البيانات الثانوية الواردة بالتقارير المالية السنوية للشركات والظاهرة بأدلة الشركات المساهمة العامة،

4-7 أساليب تحليل البيانات

تم استخدام برنامج التحليل الإحصائي Eviews من أجل القيام بالاختبارات الإحصائية.

- تم استخدام الأساليب الإحصائية الوصفية المتمثلة في، الوسط الحسابي.

- تم الاعتماد على نموذج الانحدار المتعدد لاختبار العلاقة بين جوانب الحاكمية المؤسسية (متغيرات مستقلة) وبين جودة الأرباح (متغير تابع).

نتائج الدراسة واختبار الفرضيات

5-1 تمهيد

تم إجراء اختبارات التحقق من مدى ملائمة بيانات الدراسة للتحليل الإحصائي، وذلك من خلال اختبار خاصية التوزيع الطبيعي لهذه البيانات، بالإضافة إلى احتساب المستحقات الكلية التي سيتم الاعتماد عليها كمقياس لجودة الأرباح.

المستحقات الكلية:

تم استخدام نموذج المستحقات الكلية المستخدم من قبل (Ricardson et al, 2004) لقياس جودة الأرباح

$$|TACC| = \Delta WC + \Delta NCO + \Delta FIN$$

حيث أن:

$$|TACC| = |التغير في الأصول غير النقدية - التغير في الالتزامات|$$

ΔWC = التغيير في الأصول المتداولة التشغيلية [الأصول المتداولة - (النقدية + الاستثمارات المتداولة)] - التغيير في الالتزامات المتداولة التشغيلية [الالتزامات المتداولة - الديون قصيرة الأجل]

ΔNCO = التغيير في الأصول غير المتداولة التشغيلية [الأصول غير المتداولة - الاستثمارات غير المتداولة] - التغيير في الالتزامات غير المتداولة التشغيلية [الالتزامات غير المتداولة - الديون طويلة الأجل]

ΔFIN = التغيير في الأصول المالية [الاستثمارات المتداولة وغير المتداولة] - التغيير في الالتزامات المالية [الديون قصيرة الأجل] وقد تم تقسيم كل من العناصر السابقة على متوسط الأصول الكلية للشركة (مجموع الأصول للسنة السابقة والسنة الحالية مقسوم على 2).

الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة:

الجدول رقم (5-1)

عدد المشاهدات	أدنى مشاهدة	أعلى مشاهدة	الوسط الحسابي	المتغير
315	0.0023	0.6488	0.1092	القيمة المطلقة للمستحقات الكلية
315	0.00	0.8925	0.1646	نسبة ملكية أعضاء مجلس الإدارة لأسهم الشركة
315	5	15	8.6783	حجم مجلس الإدارة

يتضح من الجدول رقم (5-1) أن الوسط الحسابي للقيمة المطلقة للمستحقات الكلية بلغ (0.1092) وقد بلغت أكبر مشاهدة (0.6488) أما أدنى مشاهدة فقد كانت (0.0023)، كما أن نسبة ملكية أعضاء مجلس الإدارة لأسهم الشركة بلغت بالمتوسط (0.1646)، أما أكبر مشاهدة فقد كانت (0.8925)، وقد كانت قيمة اصغر مشاهدة (0.00)، أما حجم مجلس الإدارة فقد بلغ بالمتوسط (8.6783)، وقد كانت أكبر مشاهدة (15) وتجدر الإشارة الى ان هذه المشاهدة والبالغة (15) كانت مشاهدة واحدة فقط خلال فترة الدراسة كاملة في سنة 2001، واصغر

مشاهدة (5) وكانت جميع الإحصاءات الوصفية السابقة لما مجموعة (315) مشاهدة.

2-5 اختبار الفرضيات

تم الاعتماد على نموذج الانحدار المتعدد لاختبار العلاقة بين جوانب الحاكمية المؤسسية (متغيرات مستقلة) وبين جودة الأرباح (متغير تابع). وكان النموذج كما يلي:

$$|TACC| = \alpha + \beta_1(BOW) + \beta_2(BOZ) + \beta_3(BI) + \beta_4(ACI) + \beta_5(ACE) + \beta_6(LOGASST) + \epsilon$$

ويبين الجدول رقم (2-5) النتائج المتعلقة باختبار فرضيات الدراسة.

0.4592		Adjusted R-squared	
Prob.	T-Statistic	Coefficient	المتغير
0.0235	2.276	0.056318	ملكية مجلس الادارة (BOW)
0.4632	-0.734	0.001739-	حجم مجلس الادارة (BOZ)
0.2624	1.1227	0.012786	استقلالية مجلس الادارة (BI)
0.0000	-15.208	0.0170216-	استقلالية لجنة التدقيق (ACI)
0.9024	-0.1227	0.001919-	نشاط لجنة التدقيق (ACE)

الفرضية الأولى

تهدف هذه الفرضية لاختبار العلاقة بين جودة الأرباح وبين نسبة ملكية أعضاء مجلس الإدارة لأسهم الشركة، وذلك لتحقيق هدف الدراسة الثاني، وقد صيغت هذه الفرضية في صورتها العدمية على النحو التالي:

H0: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة ملكية أعضاء مجلس الإدارة لأسهم الشركة وبين جودة الأرباح.

يتبين من الجدول (2-5) أن الأهمية الإحصائية قيمة (Prob) للمتغير المستقل نسبة ملكية أعضاء مجلس الإدارة لأسهم الشركة بلغت (0.0235)، مما يعني رفض الفرضية العدمية السابقة، أي أن هناك علاقة بين جودة الأرباح وبين نسبة ملكية أعضاء مجلس الإدارة لأسهم الشركة، وتبين قيمة Coefficient البالغة (0.056318) ان العلاقة بين المستحقات الكلية وبين نسبة ملكية أعضاء مجلس الإدارة لأسهم الشركة هي علاقة طردية، ما يعني أن العلاقة بين جودة الأرباح وبين نسبة ملكية أعضاء مجلس الإدارة لأسهم الشركة علاقة عكسية، حيث أن زيادة نسبة المستحقات الكلية تعني انخفاض مستوى جودة الأرباح- وبالتالي فإن زيادة نسبة ملكية أعضاء مجلس الإدارة لأسهم الشركة تؤدي إلى انخفاض جودة الأرباح؛ وتتفق هذه النتيجة أيضاً مع نتائج دراسة (AFAANZ, 2005)، وقد يشير ذلك إلى أن زيادة نسبة الملكية تؤدي إلى زيادة في القدرة على

التدخل في القرارات كما يمكن أن تؤدي إلى إصدار التقارير المالية بما ينسجم ومصالحة هؤلاء الأعضاء، وإظهارها على أنها تتمتع بمركز مالي جيد للحصول على تمويل من المقرضين و/أو جذب مستثمرين خارجيين، وقد بينت الدراسات أن التقرير عن الأرباح بطريقة تخدم مصلحة أطراف معينة، يمثل إدارة الأرباح، وأشارت الدراسات إلى أن إدارة الأرباح تؤدي إلى تخفيض جودة الأرباح (Lo,2007).

الفرضية الثانية:

تهدف هذه الفرضية لاختبار العلاقة بين جودة الأرباح وبين حجم مجلس الإدارة المقاس بعدد الأعضاء الذين يشكلون مجلس الإدارة، وذلك لتحقيق هدف الدراسة الثاني، وقد صيغت هذه الفرضية في صورتها العدمية على النحو التالي:

H0 : لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم مجلس الإدارة وبين جودة الأرباح.

وبالنظر الى الجدول رقم (5-2) يمكن استخلاص النتائج المتعلقة باختبار هذه الفرضية: يتبين من الجدول (5-2) أن الأهمية الإحصائية قيمة (Prob) للمتغير المستقل عدد أعضاء مجلس الإدارة والذي يعبر عن حجم مجلس الإدارة كانت (0.4632)، ما يعني قبول الفرضية العدمية السابقة التي تنص على عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم مجلس الإدارة وبين المستحقات الكلية التي تمثل جودة الأرباح، وبالنظر إلى الدراسات التي اختبرت اثر حجم مجلس الإدارة وعلاقته بجودة الأرباح مثل دراسة (AFAANZ, 2005) ودراسة (Abott et al,2000) نجد أنها توصلت أيضا إلى مثل هذه النتيجة، كما وتوصلت دراسة (الفار، 2006) إلى أنه لا توجد علاقة بين إدارة الأرباح المقاسة بالمستحقات الاختيارية وبين حجم مجلس الإدارة في الشركات، وبالنظر إلى هذه النتيجة، يرى الباحث أنها يمكن أن تبرر من خلال أن أعضاء مجلس إدارة الشركات في بيئة العمل الأردنية، غالبا ما يكونون أعضاء مجلس إدارة في عدة شركات، ما يعني أن القرارات التي يتم اتخاذها في غالبية الشركات تكون خاضعة للتأثر من قبل نفس الأشخاص، بغض النظر عن مستوى المستحقات الكلية، وهذا يؤدي إلى عدم وجود علاقة بين عدد أعضاء مجلس الإدارة وجودة الأرباح المقاسة بالمستحقات الكلية.

الفرضية الثالثة

تهدف هذه الفرضية لاختبار العلاقة بين جودة الأرباح وبين استقلالية مجلس ادارة الشركة، وذلك لتحقيق هدف الدراسة الثاني، وقد صيغت هذه الفرضية في صورتها العدمية على النحو التالي:

H0 : لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين استقلالية مجلس الإدارة وبين جودة الأرباح:

وبالنظر الى الجدول رقم (5-2) يمكن استخلاص النتائج المتعلقة باختبار هذه الفرضية: يتبين من الجدول (5-2) أن الأهمية الإحصائية قيمة (Prob) للمتغير المستقل استقلالية مجلس الإدارة كانت (0.2624)، ما يعني قبول الفرضية العدمية السابقة التي تنص على عدم وجود علاقة

ذات دلالة إحصائية بين استقلالية مجلس الإدارة وبين المستحقات الكلية التي تمثل جودة الأرباح، وبالنظر إلى هذه النتيجة نجد أنها تتفق مع دراسة (AFAANZ, 2005)، ويمكن تبرير هذه النتيجة في بيئة العمل الأردنية، من خلال طبيعة الشركات فيها، حيث إن غالبية الشركات تحوي العديد من أعضاء مجلس الإدارة الذين ينتمون لنفس العائلة وفي اغلب الشركات يكون المدير العام قريبا مباشرا لرئيس مجلس الإدارة ما يعني أن استخدام الفصل بين رئيس مجلس الإدارة والمدير العام، للوقوف على استقلالية مجلس الإدارة، يمثل استقلالا شكليا وليس استقلالا حقيقيا، ومن هنا فإن غالبية الشركات في بيئة العمل الأردنية في الواقع لا تتمتع باستقلالية مجلس الإدارة، من خلال الاعتماد على الفصل بين وظيفة رئيس مجلس الإدارة والمدير العام. وبالتالي فإن استقلالية مجلس الإدارة لن يكون لها أثر سلبي أو ايجابي على جودة الأرباح ومن هنا لن تكون بينها وبين جودة الأرباح علاقة.

الفرضية الرابعة

H0: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين استقلالية لجنة التدقيق وبين جودة الأرباح.

وبالنظر الى الجدول رقم (5-2) يمكن استخلاص النتائج المتعلقة باختبار هذه الفرضية: يتبين من الجدول (5-2) أن الأهمية الإحصائية قيمة (Prob) للمتغير المستقل استقلالية لجنة التدقيق كانت (0.0000)، ما يعني رفض الفرضية العدمية السابقة أي أن هناك علاقة بين جودة الأرباح وبين استقلالية لجنة التدقيق، وتدل قيمة Coefficient البالغة (-0.0170216) أن العلاقة بين المستحقات الكلية وبين استقلالية لجنة التدقيق علاقة عكسية، مما يعني أن زيادة الاستقلالية تؤدي إلى انخفاض المستحقات الكلية وبالتالي زيادة جودة الأرباح، ومن هنا كانت العلاقة بين جودة الأرباح وبين استقلالية لجنة التدقيق علاقة طردية، ما يعني أن استقلالية لجنة التدقيق تؤدي إلى زيادة جودة الأرباح، وتتفق هذه النتيجة مع ما توصل إليه (Agrawal & Chadha, 2004) و (Abbott, 2002) في أن الشركات التي يكون أعضاء لجان التدقيق فيها يتمتعون بالاستقلالية، فإنها تتعرض لعملية إعادة صياغة التقارير المالية، بشكل اقل من الشركات التي تتكون لجانها التدقيقية من أعضاء لا يتمتعون بالاستقلالية.

الفرضية الخامسة

H0: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين عدد اجتماعات لجنة التدقيق وبين جودة الأرباح.

وبالنظر الى الجدول رقم (5-2) يمكن استخلاص النتائج المتعلقة باختبار هذه الفرضية:

حيث يتبين من الجدول (5-2) أن الأهمية الإحصائية قيمة (Prob) للمتغير المستقل استقلالية مجلس الإدارة كانت (0.9024)، ما يعني قبول الفرضية العدمية السابقة التي تنص على عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين نشاط لجنة التدقيق وبين المستحقات الكلية التي تمثل جودة الأرباح، وتتفق هذه النتيجة أيضا مع دراسة (Lin et al, 2006).

النتائج والتوصيات

1-6 نتائج الدراسة

هدفت هذه الدراسة إلى اختبار مدى وجود علاقة بين جودة الأرباح المقاسة بالمستحقات الكلية (TACC)، وبين جوانب الحاكمية المؤسسية المتمثلة في كل من مجلس الإدارة ولجنة التدقيق وباختبار الفرضيات تم التوصل إلى النتائج التالية:

1-1-6 نتائج اختبار الفرضيات المتعلقة بمجلس الإدارة:

1. وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين جودة الأرباح وبين نسبة ملكية أعضاء مجلس الإدارة لأسهم الشركة و قد كانت هذه العلاقة عكسية، حيث إن زيادة نسبة الملكية كانت تؤدي إلى انخفاض مستوى جودة الأرباح.
2. لم يتبين وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين جودة الأرباح وبين حجم مجلس الإدارة.
3. كما دلت الاختبارات الإحصائية على أنه لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين جودة الأرباح وبين استقلالية مجلس الإدارة.

2-1-6 نتائج اختبار الفرضيات المتعلقة بلجنة التدقيق

4. عند اختبار العلاقة بين جودة الأرباح واستقلالية لجنة التدقيق، دلت الاختبارات الإحصائية على وجود علاقة طردية بين جودة الأرباح وبين استقلالية لجنة التدقيق .
5. لم يستطع الباحث اختبار العلاقة بين جودة الأرباح وبين خبرة أعضاء لجنة التدقيق وكان ذلك من محددات الدراسة.
6. لم تتوصل الدراسة إلى وجود علاقة بين جودة الأرباح وبين نشاط لجنة التدقيق المتمثل بعدد اجتماعاتها.

2-6 التوصيات

- 1- تبين عدم وجود علاقة ما بين استقلالية مجلس الإدارة وبين جودة الأرباح، وقد يكون السبب وراء ذلك هو الملكية العائلية التي تمتاز بها الأسواق الناشئة، ما يؤدي إلى الحد من استقلالية مجلس الإدارة، وبالتالي يوصي الباحثان الجهات ذات العلاقة بالعمل على إيجاد آليات فعالة لتعزيز استقلالية مجالس إدارة الشركات.
- 2- يوصي الباحثان الشركات بالعمل على تعزيز استقلالية لجان التدقيق وذلك من خلال زيادة الأعضاء غير التنفيذيين في اللجنة لما لذلك من أثر إيجابي في رفع مستوى جودة الأرباح.

المراجع العربية:

- البشير، محمد، 2003، " التحكم المؤسسي ومدقق الحسابات"، المؤتمر العلمي المهني الخامس لجمعية مدققي الحسابات الاردنيين، عمان.
- الجعدي، عمر عيد مسلم، 2007، "مستوى الحاكمية المؤسسية وأثره في أداء الشركات دراسة تطبيقية لنموذج (Credit Lyonnais Securities Asia) على الشركات المدرجة في بورصة عمان"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان.
- حماد، طارق عبد العال، 2005، حوكمة المؤسسات- المفاهيم والمبادئ والتجارب، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر.
- حنان، رضوان، 2003، بدائل القياس المحاسبي المعاصر، دار وائل للنشر، عمان، الاردن.
- الفار، عبد المجيد الطيب، 2006، "إدارة الأرباح اثر الحاكمية المؤسسية عليها، وعلاقتها بالقيمة السوقية للشركة دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية المدرجة ببورصة عمان"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان.
- الهيني، ايمان احمد، 2005، "تطوير نظام للحاكمية المؤسسية في الشركات المساهمة العامة الاردنية لتعزيز استقلالية مدقق الحسابات القانوني"، اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، عمان.
- خوري، نعيم، 2003، " أين يقف الأردن من التحكم المؤسسي " المؤتمر العلمي المهني الخامس لجمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين، عمان
- مركز المشروعات الدولية الخاصة "دليل تأسيس حوكمة الشركات في الاسواق الصاعدة"
www.cipe-arabia.org

المراجع الأجنبية:

- Abbott, L.J., Parker, S., Peters, G.F., 2004, "Audit Characteristics and Restatements", **Auditing: A Journal of Practice and Theory**, Vol. 23, pp. 69-87.
- Abbott, L.J., Parker, S., Peters, G.F., 2002, " Audit Committee Characteristics and Financial Misstatement: A study of the Efficacy of Certain Blue Ribbon Committee Recommendations. www.ssrn.com.
- Abbott, L.J., Park, Y. and Parker, S., 2000, "The Effects of Audit Committee Activity and Independence on Corporate Fraud", **Managerial Finance**, Vol. 26, pp. 55-67.
- Aboody, David., Hughes, John., Liu Jing., 2005, " Earnings Quality, Insider Trading, and Cost of Capital", **Journal of Accounting Research**, Vol. 43 No. 5 December.
- Agrawal, Anup, & Chadha, Sahiba., 2004, " Corporate Governance and Accounting Scandels", **Working Paper**, www.ssrn.com.
- Altamuro, Jennifer., Beatty, Anne., 2006, " Do Internal Control Reforms Improve Earnings Quality?" **Working Paper**, www.ssrn.com.
- Balatbat, M.S., Taylor, & Walter T., 2004, "Corporate Governance Insider Ownership and Operating Performance of Australian Initial Public Offerings", **Accounting and Finance**, Vol. 44, pp 299- 328.
- Beasley, M., Carcello., 1996, " An Empirical Analyses of the Relation Between the Board of Director Compensation and Financial Statement Fraud", **The Accounting Review** , 71 October, pp. 433-465.
- Beasley, M., Carcello, J., Hermanson, D., 1999, "Fraudulent Financial Reporting: 1987-1997, An Analysis of U.S. Public Companies", **Committee of Sponsoring Organizations, New York**.
- Beasley, M., Carcello, J., Hermanson, D., Lapidés, P., 2000, "Fraudulent Financial Reporting: Consideration of Industry Traits and Corporate Governance Mechanisms", **Accounting Horizons**, **14(4)**, 441-454.
- Bedard Jean., 2006, "Reported Internal Control Deficiencies and Earnings Quality ", **Working Paper University of New South Wales**.
- Bedard, Jean., Sonda Marrakchi Chtourou., & Lucic Courteau., 2004, "The Effect of Audit Committee Expertise, Aggressive

- Earnings Management", **Auditing: Journal of Practice & Theory**, vol. 23, No 2, pp. 13-35.
- Bellovary, Jodi L., Don E. Giacomino., & Michael D. Akers., 2005, "Earnings Quality: It's Time to Measure and Report", **The CPA Journal**, November, pp 32- 37.
 - Block, Stanley. 1999, " A Study of Financial Analysts: Practice and Theory", Financial **Analysts Journal**, Vol. 55, No 4, pp 86-95.
 - Blue Ribbon Committee on Improving the Effectiveness of Corporate Audit Committees(BRC) (1999), **Report and Recommendations of Blue Ribbon Committee on Improving the Effectiveness of Corporate Audit Committees**, NYSE/NASD, New York, NY/Washington, DC.
 - Brown, L., & Caylor, M., 2004, "Corporate Governance and Firm Performance", **Working Paper Georgia State University**.
 - Buer, Rob., Gunster, Nadja., Otten, Roger,. 2003, " Empirical Evidence on Corporate Governance in Europe". **Journal of Asset Management**, August, Vol.5, Issue 2, pp 91-104.
 - Cattrysse, Jan., 2005, " Reflection on Corporate Governance and the Role of the Internal Auditor" , **www.ssrn.com**.
 - Chan Konan., Chan Louis K.C., Jegadeesh Narasimhan., & Lakonishok Josef., 2006, "Earnings Quality and Stock Returns", **Journal of Business**, Vol.79, No 3, pp 1041- 1082.
 - Chtourou, M. S., Bedard, J., Courteau, L., 2001, " Corporate Governance and Earnings Management", **www.ssrn.com**.
 - Claessens, Stijn., 2003, "Corporate Governance and Development", **The international bank for Reconstruction and Development / The World bank**.
 - Dalton, D.R., Daily C.M., Johnson, J.L., Ellstrand, A.E., 1999, "Number of Directors and Financial Performance: A Meta-Analysis", **Academy of Management Journal**, 42. December. pp. 674-686.
 - Dechow Patricia M., Dichev Ilia D., 2002, "The Quality of Accruals and Earnings: The Role of Accrual Estimation Errors", **The Accounting review**, vol. 77, Supplement, pp 35- 59.
 - Dechow, P.M., Saloan, R. G., & Sweeny, A. P., 1996, "Causes and Consequence of Earnings Manipulation: An Analysis of Firm Subject to Enforcement Actions by SEC", **Contemporary Accounting Research**, 13 spring: pp. 1-36.
 - Dechow, P.M., Saloan, R. G., & Sweeny, A. P., 1995, "Detecting Earnings Management", **The Accounting Review**, Vol. 70, pp 193-225.

- Dechow Patricia M., & Schrand Catherine M., 2004, "Earnings Quality", **The Research Foundation of CFA Institute.**
- Demerjian Peter., Lev Baruch., & Sarah Mc Vay., 2007, "Managerial Ability and Earnings Quality", **Working Paper University of Michigan.**
- DeZoort, T., Hermanson, D., Houston, R., 2003, "Audit Committee Support for Auditors: The Effects of Materiality Justification and Accounting Precision", **Journal of Accounting and Public Policy,** 22, pp. 175-199
- Fama, E., & Jensen, M, C., 1983, " Separation of Ownership and Control", **Journal of Law and Economics,** No. 26, pp. 301-325.
- Farinha Jorge., & Moreira José António, 2007, "Dividends and Earnings Quality: The Missing Link? ", **Working Paper University of Porto .**
- Farber, D., 2004, " Restoring Trust after Fraud: Does Corporate Governance Matter?", **Accounting Review,** April, Vol.80, Issue 2, pp539-561
- Francis, Jennifer., Allen, H. Huang., Shiva Rajgopal., & Amy Y. Zang., 2006, "CEO Reputation and Earnings Quality", **www.ssrn.com.**
- Francis, Jennifer., LaFond, Ryan., Schipper, Katherine., 2004, "The Market Pricing of Earnings Quality", **www.ssrn.com.**
- Fuerst, O., & Kang, S., 2004, "Corporate Governance, Expected Operating Performance, and Pricing", **Corporate Ownership & Control,** Vol. 1, No. 2, pp 17-30.
- Hermanns, Severine., 2006, " Financial Information and Earnings Quality: a Literature Review", **Working Paper Facultes Universitaires Noter-Dame De La Paix.**
- Hodge, Frank d., 2003, " Investors' Perceptions of Earnings Quality, Auditor Independence, and the Usefulness of Audited Financial Information" **Accounting Horizons,** Supplement, pp 37-48.
- Horton, T., LeGrand, C., Murry, W., Orzier, T., Parker, D., 2000, "Information Security Management and Assurance: A Call to Action for Corporate Governance", **Institute of Internal Auditors.**
- Jenkins, David s., Kane, Gregory D., Velury, Uma., 2006, "Earnings Quality Decline and the Effect of Industry Specialist Auditors: An Analysis of the Late 1990s", **Journal of Accounting and Public Policy,** 25, pp 71-90.

- Jensen, M, C., 1993, " The Modern Industrial Revolution , Exit, and the Failure of the Internal Control System", **Journal of Finance**, 48, July. Pp. 831-880.
- Jones J. Jennifer., 1991, "Earnings Management during Import Relief Investigations", **Journal of Accounting Research**, Vol. No 2, pp 193-225.
- Kanagaretnam, Kiridaran., Lobo, Gerald J., Whalen, Dennis J., 2007, " Does Corporate Governance Reduce Information Asymmetry around Quarterly Earnings Announcements?", www.Ssrn.com.
- Karamanou, Irene., & Vafeas, Nikos., 2005, " The Association Between Corporate Boards, Audit Committee, and Management Earnings Forecasts: An Empirical Analysis", **Journal of Accounting Research**, Vol. 43 No.3 June. pp. 453-486.
- Khajavi, Sh., Nazemi, A., 2006, " The Relationship between Quality of Earnings and Market-Based Variables in the Tehran Stock Exchange (TSE): The Role of Accrual Accounting", **Working Paper, Shiraz University**.
- Klapper, L., & Love I., 2002, "Corporate Governance, Investor Protection, and Performance in Emerging Markets", **working paper The World Bank**.
- Lin, W. Jerry., Li F. June., & Yang S. Joon., 2006, " The Effect of Audit Committee Performance on Earnings Quality", **Managerial Auditing journal**, Vol. 21, No. 9, pp 921- 933.
- Lo, Kin., 2007, "Earnings Management and Earnings Quality", Sauder School of Business, **The University of British Columbia**, Working Paper Series, www.SSRN Electronic Library.
- Machuga Susan & Teitel Karen., 2007, " The effects of the Mexican Corporate Governance Code on Quality of Earnings and its Components", **Journal of international Accounting Research**. Vol. 6, No. 1 pp 37-55.
- Mathiesen, Herik., 2002, " Managerial Ownership and Financial Performance" **Ph.D. dissertation** , Copenhagen Business School. Department of International Economics and Management.
- McDaniel, L., Martin, R., Maines, L., 2002, " Evaluating Financial Reporting Quality: the Effect of Financial Expertise Vs. Financial Literacy", **The Accounting Review**, supplement, pp 139-167.
- Organization for Economic Co-Operation and Development, 2004, " OECD Principles of Corporate Governance". www.oecd.org.
- Penman, Stephen H., 2003, "The Quality of Financial Statements: Perspectives from the Recent Stock Market Bubble", **Accounting Horizons**, Supplement, pp 77-96.

- Richardson Scott., 2003, "Earnings Quality and Short Sellers", **Accounting Horizons**, Supplement, pp 49-61.
- Richardson, S. A., Sloan, R. G., Soliman, M. T., & Tuna, I., 2004, "Accrual Reliability, Earnings Persistence and Stock Prices", **Working Paper, University of Michigan Business School**.
- Risberg, Maria., 2006, " Does Earnings Quality Matter for Investment Decision?", **working paper University of Goteborg**
- Ryan Davidson., Jenny Goodwin-Stewart., & Pamela Kent., 2005, " Internal Governance Structure and Earnings Management", **Journal of Accounting and Finance**, 45, pp 241-267.
- SEC (1999), Audit Committee Disclosure, Securities and Exchange Commission.
- Pound John., 2000, "The Promise of Governed Corporation", **Harvard Business Review On Corporate Governance**, pp 79-105.
- Schipper, Katherine & Vincent, Linda., 2003, "Earnings Quality" , **Accounting Horizons**, Supplement, pp 97- 110.
- Schroeder, R., Clark, M., Cathey, J., 2001, "Accounting Theory and Analysis", John Wiley & Sons, Inc.
- Sonda, M, C., Bedard, Jean., Lucie Courteau., 2003., " Corporate Governance and Earnings management", **www.ssrn.com**
- Teets, Walter R., 2002, " Quality of Earnings: An Introduction to The Issues in Accounting Education Special Issue", **Issues in Accounting Education**. Vol. 17, No. 4.
- The Accounting and Finance Association of Australia and New Zealand Newsletter., 2005, "Earnings quality and its relationship with aspects of corporate Governance: an investor perspective", [www.afaanz.org/ newsletter](http://www.afaanz.org/newsletter).
- Vishny, Robert W. and Shleifer, A., 1997, " A Survey of Corporate Governance", **Journal of Finance**, 52(2), pp. 737-783.
- Wang Dechun., 2006, "Founding Family Ownership and Earnings Quality", **Journal of Accounting Research**, Vol. 44 No, 3 , pp 619- 656.
- Yermack, D., 1996, "Higher Market Valuation of a Company with a Small Board of Directors", **Journal of Financial Economics**, pp. 185-211.